

# منهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين

-أسسه و تطبيقاته-

الأستاذ الدكتور خالد كبير علال  
-الجزائر-

- مسألة الرد على المتكلمين بين الجواز و المنع .
- أهم أسس منهج المحدثين في الرد على المتكلمين .
- نماذج تطبيقية لمنهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

نتناول في هذا المقال موضوع: منهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين ، و نعني به طريقة المحدثين و مسلكهم في النظر و الاستدلال ، و الجدل و المناظرة ، قصد الكشف عنه و التعرف علي أسسه و تطبيقاته . و أعني بمصطلح أهل الحديث : علماء أهل السنة الذين تخصصوا في علم الحديث و الآثار ، و ألحقْتُ بهم كل من كان على مناهجهم و أصولهم ، من الفقهاء و الأدباء و المتكلمين و الوعاظ ، و غيرهم من طوائف علماء أهل السنة . و قصدتُ -في الغالب- بمصطلح المتكلمين : المعتزلة و الجهمية و القدرية ، لأنهم هم الذين كانوا أكثر الطوائف تعاطيا للكلام في القرن الثاني و الثالث و النصف الأول من القرن الرابع الهجري، زمن أئمة أهل السنة المجتهدين من المحدثين و الفقهاء ، و قد اجتهدت لذكر أقوالهم و مواقفهم و ردودهم قدر المستطاع ، و هي نماذج من باب التمثيل لا الحصر .

و حددتُ لبحثي هذا إطارا زمنيا شمل قرنين و نصف قرن من الزمان، ابتداء من القرن الثاني، و انتهاء بالنصف الأول من القرن الرابع الهجري ، لأثبت أنه كان لأهل الحديث منهج كلامي قديم ، كان موجودا زمن ظهور المعتزلة و من سار على نهجهم من المتكلمين ، و أنه لم يظهر على أيدي متكلمة أهل الحديث المتأخرين ( ق: 5هـ و ما بعده ) كالقاضي أبي يعلى الفراء، وأبي بكر البيهقي ، و أبي الخطاب الكلوزاني، و أبي الحسن الزاغوني ، و ابن تيمية ، و ابن قيم الجوزية ، فهؤلاء الأوائل كان لهم منهج كلامي في الرد على المتكلمين من المعتزلة و أمثالهم، له أسسه و تطبيقاته ، ميزهم عن غيرهم من طوائف العلماء .

### مسألة الرد على المتكلمين بين الجواز و المنع :

تباينت مواقف أهل الحديث في الرد على المتكلمين ، بين المنع و الذم و الجواز و الإباحة ، فمنهم طائفة منعت الرد عليهم ، و حذرت من سماع مقالاتهم ، و مناقشتهم ، و مناظرتهم ، و الخوض معهم فيما خاضوا فيه . من هؤلاء : الحافظ محمد بن شهاب الزهري المدني (ت124هـ) نهى عن المناظرة بكتاب الله تعالى، و سنة رسوله -عليه الصلاة و السلام-<sup>1</sup> . و نهيه هذا محمول على الجدل بالباطل دون فهم للكتاب و السنة ، و إلا فإذا لم يرد العلماء على المنحرفين عن الشرع

<sup>1</sup> جمال بادي: الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد ، ط1 الرياض، دار طيبة الرياض، دار الوطن، 1416هـ ج2 ص: 674

بكتاب الله و سنة نبيه ، فبماذا يردون عليهم ؟ ! و قد حثنا الله تعالى على مجادلة الكفار بالقرآن الكريم ، في قوله : (( وجاهدوهم به جهادا كبيرا )) -سورة الفرقان /52- .

و نهى محمد بن سيرين عن مجالسة أهل الأهواء و السماع منهم<sup>2</sup> . و حذر الحافظ علي بن المديني (ت234هـ) من تعلّم الجدل و المناظرة<sup>3</sup> . و كان أبو محمد البربهاري البغدادي الحنبلي (ت329هـ) يذم الكلام و الجدل مطلقا ، و يقول: هو بدعة و ضلالة ، و يقدر الشك في القلب ، و يؤصل إلى الزندقة و الكفر . و نهى أيضا عن التعمق و الجدل و حثّ على التسليم و الكف و السكوت ؛ و ذكر قوله تعالى (( و ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا )) -سورة غافر/4- . و حثّ أيضا على عدم الرد على أهل الأهواء و البدع، بدعوى أننا أمرنا بالسكوت عنهم و لا نمكنهم من أنفسنا ، مستدلا بما روي عن محمد بن سيرين أنه لم يُجب رجلا من أهل البدع في مسألة واحدة ، و لا سمع منه آية خوفا من أن يُحرّفها فيقع في قلبه شيء . ثم كرر أبو محمد البربهاري تحذيره من المناظرة ، و قال : (( و لم يبلغنا عن أحد من فقهاءنا و علمائنا أنه ناظر و جادل أو خاصم )) ، و استدلل بقوله تعالى (( ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا )) -سورة غافر/4-<sup>4</sup> .

و تعليقا عليه أقول: يبدو من كلامه أنه ذم كلام المعتزلة و أمثالهم ، و لم يذم الكلام الصحيح . بدليل أنه عندما قرر أن الكلام في ذات الله تعالى مُحدث و بدعة و ضلالة ، نجده يشرع في الكلام في ذات الله ، و يقرر مذهب أهل السنة ، فيقول : (( و لا يُتكلّم في الرب إلا بما وصف به نفسه -عزّ و جلّ- في القرآن و ما بينه رسول الله - صلى الله عليه و سلم- لأصحابه ؛ فهو جلّ ثناؤه واحد )) (ليس كمثله شيء ، و هو السميع البصير)) -سورة الشورى/11- ، ربنا أول بلا متى وآخر بلا ينتهي يعلم السر و أخفى ، و على عرشه استوى ، و علمه بكل مكان و لا يخلو من علمه مكان ))<sup>5</sup> . فهو هنا قد خاض في الرد على مخالفيه ، فقرر مذهب أهل السنة و رد على بعض أفكار المعتزلة و الجهمية .

و أوافقه في حثّه على التسليم و السكوت ، و التحذير من الجدل و المراء ، لما قد يحدث عن ذلك من شكوك و خصومات و زندقة ؛ لكنني لا أوافقه على ذمه للجدل مطلقا ، اللهم إلا إذا قصد جدال أهل الأهواء المخالف للشرع و العقل ، فهذا صحيح ؛ لأن الجدل قد يكون طريقا إلى الحق و إقامة الحجة على الخلق . كما أن احتجاجه بقوله تعالى : (( ما يجادل في آيات الله إلا الذين

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ج1 ص: 385 .

<sup>3</sup> اللاكائي هبة الله : شرح اعتقاد أصول أهل السنة ، حققه أحمد الغامدي ، ط5، الرياض دار طيبة ، ج1 ص: 186 .

<sup>4</sup> أبو محمد البربهاري: شرح السنة ، حققه ياسر الرادوي، السعودية، مكتبة الغرياء ، ص: 71، 94، 95، 106، 128، 130 ، 131 .

<sup>5</sup> نفسه ، ص: 71 .

كفروا)) -سورة غافر/4 - لا يشمل كل جدال و مناظرة و مناقشة ، لأن الآية تخص الذين يُجادلون في آيات الله إنكارا و عنادا ، و لا تشمل الذين يجادلون لمعرفة الحق ؛ و في القرآن الكريم آيات كثيرة نصت على الجدل الحسن في الدعوة و الإقناع ، كقوله تعالى : (( و جادلهم بالتتي هي أحسن )) -سورة النحل / 125- ، و (( و لا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتتي هي أحسن )) -سورة العنكبوت/46- ، و (( قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا )) -هود/32- .

كما أنه- أي أبو محمد البرهاري- في نهيه عن التعمق لم يحدد التعمق الذي يقصده ، فكلامه هذا فيه التباس ، فإذا قصد التعمق في المسائل الغيبية فكلامه صحيح ، لأن الخوض في ذلك هو خطأ كبير ، و فيه ضرر جسيم ، و زج للعقل فيما لا يُدركه . و أما التعمق في العلوم النافعة التي يدركها العقل و التي تتطلب التعمق و التخصص ، كالفقه و الطب و الرياضات و الفيزياء ، فهو تعمق مطلوب و ضروري ، و هو أساس التطور العلمي و التقني و الحضاري على وجه الأرض .

و هو أيضا -أي البرهاري لم يُوفق عندما قال : إنه لم يبلغنا أن أحدا من السلف ناظر و جادل ، فهذا هو القرآن الكريم مليء بجدال الأنبياء لأقوامهم ، و معروف عن كثير من السلف أنهم جادلوا أهل الأهواء ، فعلي بن أبي طالب و ابن عباس- رضي الله عنهما- جادلا الخوارج ، و الإمام أحمد بن حنبل جادل المعتزلة في محنة خلق القرآن ، و أبو سعيد عثمان الدارمي جادل الجهمية .<sup>6</sup>

و ذكر الحافظ أبو الحسن اللاكائي (ت418هـ) أن المتكلمين اتخذوا الجدل منهاجا لنصرة مذهبهم ، مخالفين بذلك منهاج السلف الصالح القائم على الكتاب و السنة ، لا على الجدل و الخصومة ، إتباعا لقوله تعالى : (( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة )) -سورة النحل/125-<sup>7</sup> . ثم ذكر أن جدال المسلمين للمتكلمين و مناظرتهم لهم جنى عليهم -أي على المسلمين - جناية عظيمة ، أدى إلى الشجار و إظهار بدع هؤلاء و إيصالها إلى العامة و الخاصة ، و بالغ الجميع في التدقيق و صار الطرفان أقرانا و إخوانا . و هو يعتقد أن أعظم قهر و ذل للمبتدعة ، هو تركهم و عدم مناظرتهم كما فعل معهم السلف ، تركوهم يموتون من الغيظ ، و لم يجدوا سبيلا إلى إظهار بدعتهم<sup>8</sup> .

و قوله هذا صحيح إلى حد ما ، فقد كانت للمناظرات التي دارت بين أهل الحديث و المتكلمين آثار سلبية كالتتي أشار إليها اللاكائي ؛ لكنني لا أوافق في كل ما قاله ، لأن أهل السنة اضطروا للرد على المتكلمين اضطارا ، وذلك أن أهل الكلام هم الذين بدؤوا بنشر مقالاتهم بين الناس ، و استمروا على ذلك زمنا طويلا ، و لم يوقفهم ذم السلف ، و لا هجرهم لهم ؛ ثم أنهم -أي المتكلمون-

<sup>6</sup> سترد أقوال كثيرة-فيما بعد - عن مجادلة السلف لأهل الأهواء .

<sup>7</sup> اللاكائي : المصدر السابق ، ج 1 ص: 17 .

<sup>8</sup> نفس المصدر ، ص : 19 .

استعانوا بالدولة العباسية لنشر مقالاتهم و حمل الناس عليها ، و ذلك أيام الخليفة المأمون و المعتصم و الواثق ، من سنة 118 إلى 232 هجرية ، الذين فرضوا على الناس القول بخلق القرآن . فما هو الحل أمام هذا التيار الجارف الذي لا ينفع معه السكوت ؟ ، فهل يتركونهم ينشرون مقالاتهم بين الناس و يبلبلون أفكارهم و يزلزلون عقائدهم ؟ .

و قوله إن السلف لم يجادلوا أهل البدع و تركوهم يموتون من الغيظ ، إتباعا لقوله تعالى : (( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة )) ، هو قول غير صحيح على إطلاقه ، لأنه لم يذكر لنا من هؤلاء السلف ، و نحن نعلم أن كثيرا من أئمة أهل السنة قد جادلوا و ناظروا الفرق الكلامية على اختلاف طوائفهم<sup>9</sup> . و استدلاله بالآية كان ناقصا ، و تمامها قوله تعالى : (( و جادلهم بالتتي هي أحسن )) ، فالآية فيها دعوة لاستخدام الحكمة في الدعوة ، و من الحكمة استخدام الجدل في المكان المناسب ، و هي أثبتت صراحة وجود جدال حسن حثت عليه ، و هذا ينقض ما ذهب إليه اللالكائي ، و هو نفسه عندما أثار المتكلمون مسألة الاسم و المسمى و حدث حولها خلاف بين أهل السنة ، مال إلى القول الذي جعل الاسم هو المسمى ، مخالفا بذلك أكثر أهل السنة القائلين بأن الاسم للمسمى<sup>10</sup> .

و أما علماء أهل الحديث الذين أجازوا مناظرة المتكلمين ، و كانت لهم مشاركات في الرد عليهم ، فمنهم أعلام كبار ، كمحمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) ، و القاسم بن سلام البغدادي (ت224هـ) ، و عبد العزيز الكناني (ت240هـ) ، و أبي ثور إبراهيم البغدادي (ت240هـ) ، و أحمد بن حنبل (ت241هـ) ، و الحسين الكرايسي البغدادي (ت248هـ) ، و أبي محمد بن قتيبة (ت276هـ) ، و أبي سعيد عثمان الدارمي (ت280هـ) ، و آخرهم ابن خزيمة (ت211هـ) ، رد على المتكلمين في كتابه التوحيد ، و كانت له معهم مناظرات<sup>11</sup> .

<sup>9</sup> سيأتي ذكر ذلك و توثيقه لاحقا .

<sup>10</sup> جمال بادي : الآثار الواردة ، ص: 1 ج: 238-239 .

<sup>11</sup> عن هؤلاء انظر : ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت ، ص: 11 ، 20 ، 23 . و عبد الله بن احمد: السنة ، حققه محمد بن بسيوني ، ط2 بيروت، دار الكتب العلمية ، 1414 ص: 35 ، 35 . و الدارمي: الرد على الجهمية ، حققه بدر بن عبد الله البدر ، ط2 الكويت ، دار ابن الأثير ، 1416 . و ابن خزيمة : كتاب التوحيد، حققه عبد العزيز الشهوان ، ط6 الرياض ، شركة الرياض ، 1997 ص: 9 ، 51 ، 52 . و أبو الحسين بن أبي يعلى: طبقات الحنابلة، حققه محمد حامد الفقي، مصر مطبعة السنة المحمدية ، 1962 ج2 ص: 280 . و ابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل، حققه عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1417 ج 2 ص: 162 ، 163 . و مجموع الفتاوى، حققه عامر الجزار ، ط1 بيروت ، دار الجيل ، 1418 ج 7 ص: 242-243 . و الذهبي : تاريخ الإسلام، ج: 231-240 هـ ، حققه عبد السلام تدمري، بيروت ، دار الكتاب العربي، ص: 257 . و ابن كثير : البداية و النهاية ، ط4 بيروت دار المعرفة ، 1998 ، مج 5 ص: 742 . جمال بن بادي : الآثار الواردة ، ج 1 ص: 375 ، 387 .

و قد كان الإمام احمد بن حنبل بنهي عن مجادلة المتكلمين و مناظرتهم في مقالاتهم ، و يحث على السكوت عن الرد عليهم ؛ لكنه غير موقفه و أصبح يقول : (( كنا نسكت حتى دُفعا إلى الكلام فتكلمنا )) ، فجاء موقفه هذا استجابة للظروف الفكرية الملحة التي عاشها أيام محنته و بعدها ، فصنّف كتابه الرد على الزنادقة و الجهمية، و ناقش المتكلمين و ردّ على شبهاتهم ، و ناظر خالد بن خدّاش في مسألة القدر ، و ناظر المعتزلة - في حضرة الخليفة المعتصم - في قضية خلق القرآن و ظهر عليهم . ثم أصبح يُوجب على العلماء الرد على ما يحدث من البدع و المذاهب الفاسدة بإقامة الحجج المزیلة للشبهة الكاشفة عن غمة الضلالة ، و أصبح يُفضل الذي يتكلم في أهل البدع عن الملتزم بالعبادات الساكت عن الكلام في هؤلاء<sup>12</sup> .

و أما محمد بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) فقد كان متضايقا من سكوت المحدثين عن تناول المتكلمين عليهم ، و قال أنه لم يجد - في زمانه - من المحدثين من تصدى للرد على مقالات هؤلاء ، كأنهم رضوا بها و خضعوا لها ؛ لذا قال أنه وجد نفسه مضطرا للرد على شبهات المتكلمين ، فصنّف كتابه : تأويل مختلف الحديث ، للرد عليها ، تحت شعار : الكلام لا يُعارض بالسكوت ، و الشك لا يُدأوى بالوقوف<sup>13</sup> . و قد سلك نهجه هذا المحدث أبو سعيد عثمان الدارمي (ت280هـ) ، فذكر أنه لما رأى ارتفاع راية الجهمية المعطلة في زمن أندرس فيه الإسلام ، و ذهب فيه العلماء ، لم يجد بدا من الرد على باطلهم بالحق ، في كتابه : الرد على الجهمية<sup>14</sup> .

و قد كانت لأئمة أهل الحديث - الذين ردوا على المتكلمين - مصنفات كثيرة ، كشفوا فيها مغالطات هؤلاء و دحضوا فيها شبهاتهم<sup>15</sup> ، منها : الرد على القدرية لجعفر الصادق ، و الرد على القدرية ، لمالك بن أنس ، و الرد على أهل الأهواء ، و الرد على البراهمة ، لمحمد بن إدريس الشافعي ، و الرد على الزنادقة و الجهمية لعبد العزيز الكِناني ، و نفي التشبيه ، و الرد على الزنادقة ، و الإيمان ، لأحمد بن حنبل ، و خلق أفعال العباد ، و الرد على الجهمية ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ،

<sup>12</sup> ابن مفلح : الآداب الشرعية و المنح المرعية، بيروت ، دار العلم للجميع، 1972، ج1 ص: 11، 235-236 . و خلال : السنة ، حققه عطية الزهراني، ط2 الرياض، دار الراجية، 1415 ج1 ص: 235، 526، 532، 543، 549 . و أبو الحسين بن أبي يعلى : المصدر السابق ، ج2 ص: 280 . و عبد الإله الأحمدى : المسائل و الرسائل المروية عن الإمام احمد ، ط2 الرياض ، دار طيبة، ج1 ص: 167 .

<sup>13</sup> تأويل مختلف الحديث، ص: 19 . و جمال بادي: الآثار الواردة، ج1 ص: 435 .

<sup>14</sup> ص: 23 .

<sup>15</sup> انظر مثلا: عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ، حققه محي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية ، 1416 . ص: 364 . و جمال بادي المرجع السابق، ج1 ص: 31 و ما بعدها .

و التبصير في معالم الدين لمحمد بن جرير الطبري .و كان لنعيم بن حماد الخزاعي (ت229هـ) ثلاثة عشر كتابا في الرد على الجهمية .<sup>16</sup>

و ختاماً لما ذكرناه يتبين أن ذم السلف الصالح للكلام و أهله ، منع بعضهم من مناظرة المتكلمين و الرد عليهم ، لكنه لم يمنع أئمة أهل الحديث من التصدي لأهل الكلام و مناظرتهم و الرد على مقالاتهم ، لوقف تيارهم الجارف ، و نصرة مذهب أهل السنة و الجماعة وفق منهاج شرعي متكامل قامت أسسه على صحيح المنقول و صريح المعقول ، و الفطرة السليمة و العلم الصحيح .

### أهم أسس منهج المحدثين في الرد على المتكلمين

كان لأهل الحديث منهج متميز في ردهم على أهل الكلام ، أقاموه على أسس شرعية و عقلية و فطرية متكاملة قوية ، أذكر منها – بحول الله تعالى – اثني عشر أساساً .

### الأساس الأول : الاعتماد على القرآن الكريم :

اعتمد أهل الحديث -في ردهم على المتكلمين – على القرآن الكريم كأول أساس من أسس منهجهم الكلامي ، فهو كتاب الله الذي (( لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد )) –سورة فصلت/42- . و قد قال الإمام أحمد بن حنبل : (( و لو تدبر إنسان القرآن ، كان فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته ))<sup>17</sup> . و قال عامر الشعبي (ت 206هـ) : (( ما ابتدع في الإسلام بدعة ، إلا في كتاب الله –عز و جل- ما يكذبه ))<sup>18</sup> .

و لأصحاب الحديث أوجه كثيرة في اعتمادهم على القرآن و احتجاجهم به على المتكلمين ، أذكر منها أربعة أوجه ، أولها الاحتكام إلى صريح القرآن ، فعندما نفى المعتزلة و الجهمية صفات الله تعالى ، بدعوى التنزيه و عدم التجسيم ، ردّ عليهم المحدثون بإظهار أن قولهم هذا باطل ، يتناقض مع ما جاء في القرآن الكريم من إثبات للصفات الإلهية ، كالسمع و البصر ، و الرحمة و الكلام ، و بينوا لهم أن إثبات الصفات لا يعني تشبيهها و لا تجسيماً و لا تعطيلها ، و إنما هو إثبات و تنزيه ، مصداقاً لقوله تعالى : (( ليس كمثله شيء ، و هو السميع البصير )) –سورة الشورى/11-19 .

<sup>16</sup> عن هؤلاء انظر: عبد القاهر البغدادي : الفرق ، ص: 364 . و ابن تيمية: درء التعارض، ج 2 ص: 162. و عبد الإله الأحمدى:

الآثار الواردة، ج 1 ص: 32 .

<sup>17</sup> الخلاص : السنة، ج 1 ص: 547 .

<sup>18</sup> نفسه ، ج 1 ص: 547 .

<sup>19</sup> انظر مثلاً: الدارمي : الرد على الجهمية، ص: 18 . و الطبري: التبصير في معالم الدين ، حققه علي الشبل، ط 1 الرياض دار

العاصمة، 1416 ، ص: 212 . و ابن القيم : اجتماع الجيوش الإسلامية ، مصر مطبعة الإمام ، دت ، ص : 101-102 .

و عندما أنكر المتكلمون علو الله تعالى و استوائه على عرشه ، و قالوا إنه في كل مكان ، رد عليهم أصحاب الحديث على زعمهم الباطل ، و احتجوا عليهم بآيات كثيرة تنقض ما زعموه ، منها قوله تعالى : (( و ترى الملائكة حافين من حول العرش )) -سورة الزمر/75 - ، و (( ثم استوى على العرش الرحمن فستل به خبيراً )) -سورة الفرقان/59- ، و (( الرحمن على العرش استوى )) -سورة طه/5-<sup>20</sup>. كما أنهم عندما نفوا تكلم الله تعالى ردّ عليهم المحدثون بأن الله تعالى صرّح في القرآن الكريم بأنه تكلم ، و كلّم موسى عليه السلام ، كقوله تعالى : (( و كلّم الله موسى تكليماً )) -سورة النساء/164 - ، و (( منهم من كلّم الله ، و رفع بعضهم درجات )) -سورة البقرة/253 - ، و (( فتلقى آدم من ربه كلمات )) -سورة البقرة/37-<sup>21</sup>.

و الوجه الثاني هو الرد على المتكلمين بما يحتجون به من القرآن الكريم ، فعندما زعموا أن الله تعالى بذاته في كل مكان ، و احتجوا بقوله تعالى : (( ألم تر أن الله يعلم ما في السموات و الأرض ، ما يكون من نجوى ثلاثة إلا و هو رابعهم ، و لا خمسة إلا هو سادسهم ، و لا أدنى من ذلك و لا أكثر ، إلا هو معهم أينما كانوا ، ثم يُنبئهم بما عملوا يوم القيامة ، إن الله بكل شيء عليم )) -سورة المجادلة/7- ؛ كان رد أصحاب الحديث عليهم أن بينوا أن معنى الآية هو أن الله تعالى مع كل نجوى و مع كل إنسان بعلمه و بصره و هو فوق عرشه ، لأن علمه مُحيط بالبشر، و بصره نافذ فيهم ؛ و ليس معناه أنه تعالى معهم بذاته في الأرض، و عابوا عليهم جهلهم بالآية ، فأخذوا بوسطها و أغفلوا فاتحتها و خاتمتها ، فهي قد فُتحت بالعلم (( ألم تعلم أن الله يعلم )) ، و حُتمت به (( إن الله بكل شيء عليم )) . و مما يُثبت أن المقصود بالآية العلم ، لا أنه تعالى بذاته في كل مكان ، أن آيات قرآنية كثيرة ذكرت أن الله تعالى عالياً مستوياً على عرشه<sup>22</sup>.

ثم أنهم -أي المتكلمون- احتجوا بآية أخرى -لدعم زعمهم أن الله تعالى بذاته في كل مكان- ، و هي قوله تعالى : (( و هو الذي في السماء إله ، و في الأرض إله )) -سورة الزخرف/84 - ، رد عليهم ابن قتيبة مبيناً أن مما يُبطل زعمهم أن آيات قرآنية كثيرة نصت على أن الله تعالى على عرشه ، و ليس هو بذاته في كل مكان ؛ ثم بيّن أن معنى الآية هو أنه تعالى إله السماء و إله من فيها ، و أنه إله الأرض و إله من فيها ، و مثاله كقولنا : (( هو بخراسان أمير و بمصر أمير ، فالإمارة تجتمع له فيهما و هو حال بأحدهما أو بغيرهما ))<sup>23</sup>.

<sup>20</sup> الدارمي: المصدر السابق ، ص: 32 . و ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص: 251 .

<sup>21</sup> ابن القيم الجوزية: المصدر السابق، ص: 99 .

<sup>22</sup> نفس المصدر، ص: 94 ، 97 . و الدارمي : الرد على الجهمية ، ص: 42-43 .

<sup>23</sup> تأويل مختلف الحديث ، ص: 252 و ما بعدها .



و الوجه الثالث هو التدبر في القرآن الكريم ، و الاستنباط منه ما يُرد به على مقالات المتكلمين ، فعندما أنكر الجهمية علو الله تعالى و استوائه على عرشه ، رد زعمهم أبو سعيد عثمان الدارمي بقوله تعالى عن فرعون : (( يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب ، أسباب السموات فأطّلع إلى إله موسى ، و إني لأظنه كاذبا )) -سورة غافر/ 36-37 - ، و استنتج منه أن موسى عليه السلام كان يقول لفرعون : إن الله تعالى في السماء ، و إلا ما أمر فرعون ببناء الصرح<sup>24</sup> .

و احتج عليهم أيضا بقوله تعالى : (( و ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء ، إنه علي حكيم )) -سورة الشورى/ 51- ، و استنبط منه أن فيه إشارة إلى أن الله عز و جل بائن عن خلقه ، فلو كان بذاته مع مخلوقاته في كل مكان ، ما (( كان للحجب معنى ، لأن الذي هو في كل مكان لا يُحجب بشيء من شيء ))<sup>25</sup> .

و عندما أظهر المعتزلة القول بخلق القرآن ضللهم أهل الحديث<sup>26</sup> ، و أبطل زعمهم احمد بن حنبل ، و قال إنه يُؤدي إلى القول بأن علم الله مخلوق ، و هذا زعم باطل ، لأن القرآن هو من علم الله و أمره ؛ بدليل قوله تعالى : (( فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم )) -سورة آل عمران/ 61- ، و قوله (( لئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ، مالك من الله من ولي و لا نصير )) -سورة البقرة/ 120- ، و (( ألا له الخلق و الأمر )) -سورة الأعراف/ 54-<sup>27</sup> . فهذا استنباط صحيح ، فيما أن القرآن من علم الله و أمره ، فإن القول بخلق الله يعني أن علمه تعالى مسبوق بجهل ، و هذا نقص و محال على الله تعالى ، و هو القائل : (( و كان الله عليما حكيم )) -سورة النساء/ 170- ، و (( كان الله سميعا عليما )) -سورة النساء/ 148- ، و (( عالم الغيب و الشهادة الكبير المتعال )) -سورة الرعد/ 9- .

و يُروى أن الفقيه محمد بن سُحنون المالكي (ت 265هـ) ناظر معتزليا في مسألة خلق القرآن ، فقال له : المخلوق يذل لخالقه أم لا ؟ فسكت المعتزلي ، فقال له ابن سحنون : إن قلت بالذلة على القرآن فقد خالفت قوله تعالى : (( و إنه لكتاب عزيز )) -سورة فصلت/ 41-<sup>28</sup> . و رده هذا رد مُفحم ينطوي على فهم ثاقب و استنباط صحيح من الآية الكريمة ، جعل المعتزلي يتوقف و لا يُجيب ، لأنه لو قال : نعم المخلوق يذل لخالقه ، يكون زعمه بأن القرآن مخلوق ، أن تلحق الذلة القرآن الكريم ، و هذا باطل مخالف لصريح الآية التي ذكرها ابن سحنون . و إن قال: لا يذل المخلوق

<sup>24</sup> الدارمي : المصدر السابق، ص: 45 .

<sup>25</sup> نفس المصدر ، ص: 73 .

<sup>26</sup> انظر : عبد الله بن أحمد : السنة ، ص: 10 .

<sup>27</sup> نفسه، ص: 9-10 .

<sup>28</sup> جمال بادى: الآثار ، ج 1 ص: 287 .

لخالقه ، يكون قد خالف النقل و العقل في أن المخلوق يذل لخالقه ؛ لذا لم يُجب و وجد في السكوت مخرجا للتهرب عن الإجابة ، و لم يلتزم بما يقتضيه منه الشرع و العقل و مذهبه الاعتزالي ، من أن المخلوق يذل لخالقه ؛ و بما أن القرآن الكريم لا يذل فهو إذ ، ليس بمخلوق .

و عندما أنكرت طائفة من المتكلمين القدر ، و نفت سبق علم الله تعالى قبل خلقه لمخلوقاته ، احتج عليهم الإمام أحمد بآيات قرآنية كثيرة ، منها قوله تعالى : (( و إذ أخذ الله ميثاق النبيين لما أتيتكم من كتاب و حكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم ، لتؤمنن به و لتنصرنه )) -سورة البقرة/81- ، و (( إذ أخذنا من النبيين ميثاقهم و منك و من نوح و إبراهيم و موسى و عيسى بن مريم ، و أخذنا منهم ميثاقا غليظا )) -سورة الأحزاب/7- ، و (( إنا كل شيء خلقناه بقدر )) -سورة القمر/49-<sup>29</sup> . ففي الآيتين الأولى و الثانية إخبار من الله تعالى أنه أخذ الميثاق من النبيين قبل خلقهم ؛ و في الثانية أخبرنا أنه قدّر مقادير كل المخلوقات قبل أن يخلقها . و عندما قيل لأحمد بن حنبل : إن قوما من القدرية يحتجون بقوله تعالى : (( ما أصابك من حسنة فمن الله ، و ما أصابك من سيئة فمن نفسك )) -سورة النساء/79- ، قال : نعم ذلك صحيح ، لكن الكل بقضاء الله تعالى<sup>30</sup> .

فهو -أي أجمد- قد ربط الآية بغيرها من آيات القدر ، و وضعها في مكانها الصحيح الذي تجاهله هؤلاء القدرية ، لأن الله تعالى يقول : (( قل لن يُصيبنا إلا ما كتب الله لنا )) -سورة التوبة/51- ، و (( ما أصاب من مصيبة في الأرض و لا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير )) -سورة الحديد/22- .

و أما الوجه الرابع في اعتماد المحدثين على القرآن -في ردهم على المتكلمين- فهو إظهار سوء فهمهم للقرآن و احتجاجهم بمتشابه آياته ، فمن ذلك أن الجهمية في قوله تعالى : (( كلما نُضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ، ليزوقوا العذاب )) -سورة النساء/56- ، قالت : (( فما بال جلودهم التي عصت قد احترقت و أبدلهم جلودا غيرها ، فلا نرى إلا أن الله عزّ و جل يُعذب جلودا بلا ذنب ، حين يقول : جلودا غيرها )) . فرد عليهم الإمام أحمد بن حنبل ، و نسبهم إلى الشك في القرآن و الزعم بأنه متناقض ، ثم بيّن أن معنى بدلناهم جلودا غيرها ، لا (( يعني جلودا أخرى غير جلودهم ، و إنما يعني بتبديلها تجديدها ، لأن جلودهم إذا نُضجت جددتها الله ))<sup>31</sup> . و واضح من قول هؤلاء الجهمية أنهم فهموا الآيات في غير إطارها الشرعي العام ، و بمعزل عن الآيات القرآنية الأخرى ، لذا فهم أساءوا الفهم و الأدب مع الله تعالى عندما اتهموه بالظلم ، و هو القائل : (( و قُضي بينهم

<sup>29</sup> الخلاص : السنة ، ج1 ص: 532، 547 .

<sup>30</sup> نفس المصدر ، ج1 ص: 545 .

<sup>31</sup> أحمد بن حنبل: الرد على الزنادقة و الجهمية ، ص: 7 . و ابن القيم : اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 96 .

بالقسط و هم لا يُظلمون )) -سورة يونس/54- ، و : (( قُضي بينهم بالحق و هم لا يُظلمون )) -سورة الزمر/ 69- ، و (( ما ربك بظلام للعبيد )) -سورة فصلت/46- .

و ختاماً لهذا المبحث أُشير إلى أمرين هامين ، الأول هو أن اعتماد أصحاب الحديث على القرآن الكريم ، كأول أساس لمنهجهم في ردهم على المتكلمين ، هو موقف صحيح يتفق تماماً مع النقل و العقل ؛ فلا يُوجد أعظم حجة من كلام الله تعالى ، و قد أمر نبيه-عليه الصلاة و السلام- بأن يُجاهد و يجادل الكفار بالقرآن الكريم ، في قوله : (( فلا تطع الكافرين و جاهدكم به جهادا كبيرا )) -سورة الفرقان/52- ، و هذا أمر يصدق على كل الضالين و أهل الأهواء من الكفار و المنحرفين من المسلمين .

و الأمر الثاني هو أن موقف المعتزلة و الجهمية و القدرية -في إنكارهم لكثير من حقائق القرآن الكريم- هو موقف غير شرعي و لا عقلي ، ينطوي على تناقض صارخ ، فهم إما أنهم يؤمنون بالقرآن بأنه كتاب الله تعالى ، فيلتزمون به ، و يفهمونه في إطار آياتها المحكمة ، و هذا مُقتضى منطق العقل و الإيمان . و إما أنهم لا يؤمنون به ، فيلزمهم هذا تركه و عدم الاحتجاج به و عدم التلاعب به ، و يُعلنون ذلك صراحة ، لكي يُناقشهم خصومهم بالمنطق الذي يُناسبهم . مع العلم أن قضايا الغيب التي لا يُدرکہا العقل ، يجب الرجوع فيها إلى النقل لا إلى العقل ، و هذا هو منطق النقل الصحيح و العقل الصريح .

#### الأساس الثاني : الاعتماد على السنة النبوية :

اعتمد المحدثون على السنة النبوية في مناظرة المتكلمين و الرد على مقالاتهم ، اتباعاً لقوله تعالى : (( فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله و الرسول )) ، و كانت لهم أوجه كثيرة في استدلالهم بالسنة و الاحتجاج بها على المتكلمين ، منها : الاحتكام إلى الحديث النبوي و الاحتجاج به ، فعندما أنكرت الجهمية علو الله على خلقه و مباينته له ، و قالوا إنه في كل مكان بذاته ، ردّ عليهم أبو سعيد عثمان الدارمي بحديث الجارية ، و مفاده أن صحابياً ضرب جارية له ، فندم على فعله و أراد أن يُعتقها ، و أخبر الرسول-عليه الصلاة و السلام- بأمرها ، فقال له : (( أدعها ، فقال لها النبي -صلى الله عليه وسلم- : أين الله ؟ قالت : في السماء ، قال : فمن أنا ؟ قالت : أنت رسول الله . قال : أعتقها فإنها مؤمنة ))<sup>32</sup> هذا الحديث قال فيه الدارمي أنه صريح في أن الله في السماء دون الأرض ، و أن الرجل إذا لم يعلم ذلك فليس بمؤمن ، لأن رسول الله جعل أمانة إيمان الجارية معرفتها أن الله تعالى في السماء<sup>33</sup> .

<sup>32</sup> : مسلم بن الحجاج : صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ج 1 ص : 381 ، رقم : 537 .

<sup>33</sup> الدارمي : الرد على الجهمية ، ص : 45 ، 46 ، 47 .

و استنتج الدارمي من قوله —عليه الصلاة والسلام— : (( أين الله )) ، أن فيه تكديبا لمن يقول : إن الله في كل مكان ، و لا يُوصف بالأين ، لأن الشيء الذي لا يخلو من مكان (( يستحيل أن يُقال : أين هو ؟ ، و لا يُقال : أين ، إلا لمن في مكان يخلو منه مكان )) . و لو كان الأمر على ما يدعيه هؤلاء الجهمية النفاة لأنكر رسول الله —عليه الصلاة والسلام— على الجارية قولها أنه في السماء —ردا على سؤاله — ، لكنه صدّقها و شهد لها بالإيمان . و لو كان الله في السماء و الأرض لم يتم إيمانها حتى تعرفه في الأرض كما عرفته في السماء<sup>34</sup> . و استنتاجاته هذه صحيحة مُفحمة ، تدل على بعد نظره و حسن فهمه في تدبر الحديث و تفجير معانيه .

و الوجه الثاني هو الاستنباط من الحديث النبوي ، فمن ذلك أنه عندما أنكرت الجهمية علو الله على خلقه ، استدلل عليهم أبو سعيد الدارمي بحادثة إسرائ الرسول—صلى الله عليه وسلم— و عروجه إلى السموات حتى وصل إلى سدره المنتهى فوق سبع سموات ، و استنبط منها أنه لو كان الله في كل مكان كما (( يزعم هؤلاء ، ما كان للإسراء و البراق و المعراج إذن من معنى ، و إلى من يعرج به إلى السماء ؟ و هو بزعمكم الكاذب معه في بيته في الأرض ليس بينه و بينه ستر ))<sup>35</sup> . و احتج عليهم أيضا بقوله —عليه الصلاة والسلام— : (( إن الله لا ينام ، و لا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط و يرفعه ، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، و عمل النهار قبل الليل ، حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره ))<sup>36</sup> ، فالحديث ذكر رفع الأعمال ، فإلى (( من تُرفع الأعمال ، و الله بزعمكم الكاذب مع العامل بنفسه في بيته و مسجده ، و منقلبه و مثواه ))<sup>37</sup> ؟ ! .

و الوجه الثالث هو المطالبة بالدليل من السنة النبوية ، فمن ذلك أنه عندما نفى الجهمية علو الله على خلقه ، و نزوله إلى السماء الدنيا ، رد عليهم الدارمي بآيات قرآنية و أحاديث نبوية ، ثم طالبهم بالدليل من السنة النبوية ، و تحداهم بأن يأتوا بحديث لرسول الله —صلى الله عليه وسلم— ينفي صفتي العلو و النزول ، و يُثبتوا به زعمهم بأن الله تعالى في كل مكان ، واقع على كل شيء<sup>38</sup> .

و الوجه الرابع ، هو إظهار تسرع المتكلمين في إنكار الأحاديث و قلة فهمهم لها ، فعندما ادعى المتكلمون أن أهل الحديث يحملون الكذب و المتناقضات في رواياتهم ، كان الفقيه الأديب ابن فتيبة من بين الذين تصدّوا للرد عليهم ، مبينا أن المحدثين قد ميّزوا الروايات الصحيحة من سقيمها ، و أن المتكلمين هم المتسرّعون في إنكار الأحاديث ، لقلة فهمهم و علمهم ؛ فمن ذلك أنهم ادعوا أن

<sup>34</sup> نفسه ، ص: 47 .

<sup>35</sup> الدارمي : المصدر السابق ، ص: 67 .

<sup>36</sup> مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 161 ، رقم: 179 .

<sup>37</sup> الدارمي ، ص: 64 .

<sup>38</sup> نفس المصدر ، ص: 97 .

هناك تناقضا بين حديث يقول : (( إن الله مسح على ظهر آدم ، و أخرج منه ذريته ))<sup>39</sup> ، و بين قوله تعالى : (( و إذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم و أشهدهم على أنفسهم ، ألست بربكم قالوا بلى )) -سورة الأعراف/172- ، فرعموا أن الحديث خالف الآية لأنه ذكر المسح على ظهر آدم و الآية ذكرت الأخذ من ظهور بني آدم ، فردّ عليهم ابن قتيبة مبينا أنه لا تناقض بين النصين ، لأن الآية أجملت و الحديث فصل المعني ، فالله تعالى عندما أخذ من بني آدم من ظهورهم ، لا يعني أنه لم يمسح على ظهر آدم ، بل هو عندما مسح ظهور بني آدم ، مسح أيضا ظهر آدم و أخرج منه ذريته ، فالذي أجمله الكتاب فصله الحديث<sup>40</sup> .

واتهموا المحدثين أيضا بالتناقض في روايتهم للأحاديث ، منها حديثان ، الأول فيه : (( إذا انقطع شسع -زمام- نعل أحدكم فلا يمشي في نعل واحد ))<sup>41</sup> ، و الثاني مفاده أنه ربما انقطع شسع رسول الله -عليه الصلاة و السلام- فمشى بالنعل الواحدة حتى يُصلح الأخرى<sup>42</sup> . فرأوا -أي المتكلمون- في هذين الحديثين تناقضا ، لكن ابن قتيبة جمع بينهما ، و بين سوء فهمهم و تسرعهم في الاعتراض و الإنكار ، وذلك أن الحديث الأول فيه نهى للذي انقطع شسع نعله ، فلا يرميها و لا يعلّقها بيده و يمشي في نعل واحدة ، لأن هذا منظر قبيح ، و إنما عليه أن ينزع الاثنين معا . و في الحديث الثاني على الرجل إذا انقطع شسعه و في إمكانه إصلاحه ، فلا بأس أن يمشي خطوة أو خطوتين إلى أن يُصلح الآخر ؛ و هذا ليس بمنكر و لا قبيح ، و حكم القليل يخالف حكم الكثير في مواضع كثيرة<sup>43</sup> .

و ختاماً لهذا المبحث أُشير هنا إلى أن اعتماد المحدثين على السنة النبوية كثنائي أساس لمنهجهم ، في ردهم على المتكلمين ، هو أمر بديهي و لا بد منه ، لأن السنة النبوية هي المفسرة للقرآن الكريم و المبينة له ، و هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي . لذا فمن المنطقي جدا أن يعتمد المحدثون على الحديث النبوي في ردهم على المتكلمين ، لكن غير المنطقي و الغريب جدا أن يُبعد أهل الكلام السنة النبوية و يجعلونها من وراء ظهورهم في تقرير أفكارهم و مقالاتهم ، و هذا تناقض صارخ يأباه منطق الإيمان ، و ترفضه العقول و الفطر السليمة . لكنني أُشير هنا أيضا إلى أن بعض أهل الحديث - في اعتمادهم على السنة النبوية - فد لا يكتفون بإيراد الأحاديث الصحيحة و الحسنة ، و إنما يتساهلون في رواية الأحاديث الضعيفة في مسائل العقيدة ، و هذا قد يُسيء إلى الدين ، و يُحدث تشويشا و بلبلة في العقول و النفوس .

<sup>39</sup> ضعفه ناصر الدين الألباني . السلسلة الضعيفة ، مكتبة المعارف - الرياض ، ج 7 ص: 27 ، رقم : 3071 .

<sup>40</sup> ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ، ص: 83-84 .

<sup>41</sup> مسلم : الصحيح ، ج 3 ص: 1660 ، رقم : 2098 .

<sup>42</sup> مالك بن أنس : موطأ الإمام مالك ، تحقيق تقي الدين الندوي ، دار القلم ، دمشق ، 1413 ، ج 3 ص: 412 ، رقم : 923 .

<sup>43</sup> ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص: 86 ، 87 .

### الأساس الثالث : الاحتجاج بأقوال السلف من الصحابة و تابعيهم :

احتج المحدثون -في ردهم على المتكلمين- بأقوال السلف الأول من الصحابة و تابعيهم من أئمة أهل السنة ، و طالبوهم أيضا بأن يأتوا بآثار عنهم لدعم مزاعمهم و مقالاتهم . فمن ذلك أن أبا سعيد الدارمي تحدى الجهمية -عندما ناقشهم في مسألة خلق القرآن- بأن يأتوا بنص من القرآن ، أو من السنة ، أو من أقوال السلف ، فيه -أي النص- أن القرآن من خلق الله ، و قال لهم : (( فهاتوا عن أحد منهم منصوبا أنه خلق الله كما ادعيتم ، و إلا فأنتم المفارقون لجماعة المسلمين قديما و حديثا ، الملحدون في آيات الله ، المفترون على الله و على كتابه و رسوله ، و لن تأتوا عن أحد منهم ))<sup>44</sup>

و من أقوال السلف التي احتج بها المحدثون على الجهمية في إنكارهم لعلو الله تعالى ، قول يُروى عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - و فيه أنه قال : (( أيها الناس إن كان محمد إلهكم الذي تعبدون فإن إلهكم قد مات ، و إن كان إلهكم الله الذي في السماء فإن إلهكم لم يمت ))<sup>45</sup> . و موضع الاحتجاج هنا هو قوله : (( إلهكم الله الذي في السماء )) ، و هو صريح بأن الصحابة كانوا يعتقدون أن الله تعالى في السماء . و منها أيضا قول لعبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- : (( ما بين السماء الدنيا و التي تليها مسيرة خمسمائة عام ، و بين كل سماء مسيرة خمسمائة عام ، و بين السماء السابعة و بين الكرسي خمسمائة عام ، و بين الكرسي إلى الماء خمسمائة عام ، و العرش على الماء ، و الله تعالى فوق العرش ، و هو يعلم ما أنتم عليه ))<sup>46</sup> . فهذا نص صريح في علو الله تعالى على خلقه .

و منها أيضا قول عبد الله بن عباس - رضي الله عنه- لعائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- : (( ... و أنزل الله براءتك من فوق سبع سموات ، جاء بها الروح الأمين ))<sup>47</sup> . و موضع الشاهد على علو الله هو قوله : (( من فوق سبع سموات )) ، مما يعني أن الصحابة - منهم ابن عباس - كانوا يؤمنون بأن الله تعالى بائن عن خلقه ، و أنه على عرشه فوق سبع سموات ، و ليس هو بذاته في مخلوقاته .

و منها أيضا قول الفقيه المحدث عبد الله بن المبارك في الجهمية : (( إنا نستجيز أن نحكي كلام اليهود و النصارى ، و لا نستجيز أن نحكي كلام الجهمية )) ، لأن كلامهم في تعطيل الصفات

<sup>44</sup> الدارمي: الرد على الجهمية ، ص: 180 .

<sup>45</sup> نفس المصدر ، ص: 53 .

<sup>46</sup> نفس المصدر ، ص 55 .

<sup>47</sup> نفس المصدر، ص: 57 .

فيه ما هو أوحش من كلام اليهود و النصارى<sup>48</sup> . و عندما قيل له : كيف ينبغي أن نعرف ربنا ؟ قال : على السماء السابعة على عرشه ، و لا نقول كما تقول الجهمية أنه هاهنا في الأرض )) ، و في رواية (( بأنه فوق السماء السابعة على العرش ، بائن من خلقه ))<sup>49</sup> .

و قد أورد عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت290هـ) -في كتابه السنة- أقوالاً كثيرة لأهل الحديث من التابعين و تابعيهم ، في ذم المتكلمين و الرد عليهم<sup>50</sup> ، منها قول سفيان بن عُيينة : (( القرآن كلام الله ، من قال مخلوق فهو كافر ، و من شك في كفره فهو كافر )) . و قول محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) ، فإنه لما قرأ قوله تعالى : (( بسم الله الرحمن الرحيم )) ، قال : من قال إن الله -في الآية- مخلوق ، و الرحمن مخلوق ، و الرحيم مخلوق ، فهو زنديق . و كان عبد الرحمن بن مهدي ، يقول : (( من زعم أن الله لم يُكَلِّم موسى يُستتاب ، فإن تاب و إلا ضُربت عنقه ))<sup>51</sup> .

و إنهاء لهذا المبحث ، يتبين منه أن المحدثين قد احتجوا على خصومهم من المتكلمين بأقوال الصحابة و التابعين و تابعيهم ، لأن أقوالهم لها أهميتها في قضايا أصول الدين و فروعها ، فهم و إن لم يكونوا معصومين من الخطأ ، فهم أكثر صواباً و فهماً للدين و تشرباً لروحه من غيرهم ، فالصحابة الكرام قد تلقوا الدين عن رسول الله ، و عنهم أخذوا التابعون ، و إجماعهم حجة .

#### الأساس الرابع : انتقاد منهج المتكلمين :

انتقد أصحاب الحديث المتكلمين في منهجهم الفكري الذي بنوا عليه مذاهبهم الكلامية ، و بينوا انحرافه عن المنقول و المعقول معا ، و أشاروا إلى آثاره السيئة على أصحابه و على غيرهم من الناس . فمن ذلك أولاً إنهم عابوا على المتكلمين خوضهم في علم الكلام إتباعاً للهوى لا للعلم<sup>52</sup> . بمعنى أنهم أقاموا منهجهم على الهوى لا على العلم ، و يؤيد ذلك اعتراف المتكلم بشر المريسي (ت218هـ) ، و ذلك أنه عندما ناقشه الإمام الشافعي و طالبه بالأدلة من القرآن و الحديث و آثار السلف ليُبرر خوضه في علم الكلام ، لم تكن معه أدلة من ذلك ، و قال للشافعي : إنه لا يستطيع أن يخوض في غير علم الكلام ، لأن له فيه نهمة<sup>53</sup> .

<sup>48</sup> عبد الله بن أحمد : السنة ، ص: 13 .

<sup>49</sup> نفسه ، ص: 13 . و الدارمي : المصدر السابق ، ص: 47 .

<sup>50</sup> انظر مثلاً : ص: 11 و ما بعدها .

<sup>51</sup> نفس المصدر ، ص: 13، 14، 16 .

<sup>52</sup> الدارمي : الرد على الجهمية ، ص: 25 . و الخلال ، السنة ، ص: 559 .

<sup>53</sup> الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ، ج 7 ص: 64 .

و ذكر أبو سعيد عثمان الدارمي (ت280هـ) أن المتكلمين يخوضون في القرآن بأهوائهم خلاف مُراد الله تعالى منه ، و خلاف لغة العرب ؛ و قال أنه تبين له من مناظرته لبشر المريسي أنه كان يحتكم إلى هواه لا إلى القرآن و الحديث ، و لا إلى أقوال السلف<sup>54</sup> .

لذا أطلق عليهم أصحاب الحديث اسم: أهل الأهواء<sup>55</sup> ، و هم يعدون أنفسهم من أرباب العقول و النظر ، و يلحقون من عارضهم بأهل الحشو و الخرافة . و الحقيقة أن الذي يُعاند الشرع و يجعله وراء ظهره ، هو من أبعد الناس عن المنطق الصحيح و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، و إن ألبس هواه و تخرصاته و ظنونه ثوب العقل و العقلانية .

و ثانياً إن من مظاهر انحرافهم المنهجي ، أنهم يُنكرون ما هو ثابت في القرآن الكريم ، كإنكارهم استواء الله على عرشه ، و تكليمه لموسى عليه السلام ، حتى أن الإمام أحمد بن حنبل لما احتج عليهم بآيات تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام - ، قالوا له : (( لم يتكلم ، و لا يتكلم ))<sup>56</sup> . و قد بلغ الأمر بأبي القاسم الكعبي المعتزلي (ت317هـ) أن زعم أن أفعال الله تعالى تقع منه بلا اختيار و لا مشيئة ، و أنه ليست له إرادة<sup>57</sup> . و هذا قمة في الجهل و مخالفة الشرع ، فالله تعالى يقول : (( و ربك يخلق ما يشاء و يختار )) -سورة القصص/68- ، و (( لو شاء ربك ما فعلوه )) -سورة الأنعام/112، 137- ، و قوله هذا هو أيضاً مخالف للعقل و الفطر السليمة و للعلم الصحيح ، و هو قول على الله بلا علم ، و وصف له بالنقائص ، و تعطيل لصفاته .

و قد انتقد أحمد بن حنبل الجهمية في منهجهم الكلامي ، و بين انحرافهم في موقفهم من كتاب الله و تعاملهم معه ، و قال : إنهم مختلفون في الكتاب ، و مخالفون له ، و مجمعون على مخالفته ، و يقولون على الله في كتابه بغير علم ، و يتكلمون بالمتشابه من الكلام ليخدعوا به الجهال و يضلونهم<sup>58</sup> . و قوله هذا تصوير دقيق لانحرافهم المنهجي في موقفهم من القرآن ، فهم خاضوا فيه بلا علم ، و اتبعوا متشابهه دون محكمه ، و لم يرجعوا إليه في تقرير مقالاتهم إلا إذا وافق أهواءهم ، فيستعينون به .

<sup>54</sup> الدارمي: المصدر السابق، ص: 25. و ابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل ، ج 1 ص: 264-265 .

<sup>55</sup> الخلال ، السنة ، ج 1 ص: 559 .

<sup>56</sup> الدارمي: المصدر السابق، ص: 32، 33 . و ابن القيم : اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 99 .

<sup>57</sup> ابن كثير: البداية و النهاية، ج 11 ص: 195. و ابن العماد الجنبلي: شذرات الذهب، ج 4 ص: 93 .

<sup>58</sup> أحمد بن حنبل : الرد على الزنادقة والجهمية حقيقه محمد حسن راشد المطبعة السلفية - القاهرة ، 1393

ص: 6 . ابن القيم الجوزية: اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 95 .



و من الأمثلة التي تدل على خوض هؤلاء المتكلمين في القرآن بلا علم و تجرّئهم عليه، و فضح أهل الحديث لهم ، أن المتكلم بشر المريسي (ت218هـ) أنكر إتيان الله تعالى يوم القيامة المذكور في قوله تعالى : (( هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام و الملائكة )) -سورة الأنعام /21- ، و قال : إن هذا ليس بإتيان ، لأن الله -في زعمه- لا يتصف بالإتيان ، و معنى الآية -في زعمه- هو إتيان أمر الله و ليس إتيانه بنفسه ، و هذا المعنى عنده هو نفسه معنى قوله تعالى : (( فأتى الله بنيانهم من القواعد ، فخر عليهم السقف من فوقهم )) -سورة النحل/26- ؛ فرد عليه أبو سعيد الدارمي مبينا أن المريسي قد تجرّأ على كتاب الله بلا علم و لا بصر ، لجهله به و بالسنة النبوية ، لأن تفسير كل من الآيتين مقرون بسباق كل منهما ، و لا يجهله إلا من كان كالمريسي ، ثم بيّن أن الآية واضحة في تقرير إتيان الله تعالى ، و قد ورد في الصحيحين عن رسول الله -صلى الله عليه و سلم- أن الله تعالى يأتي إلى المؤمنين . و الآية الثانية معناها أن الله تعالى مكر بهؤلاء الضالين من قبل بنيانهم ، فخرّ عليهم السقف<sup>59</sup> . و واضح من كلام المريسي أن ما زعمه هو تأويل باطل ، يخالف الآية صراحة في تقريرها إتيان الله تعالى ، و سبب خطئه هو نفيه لأفعال الله تعالى و صفاته ، بدعوى نفي التشبيه و التجسيم ، فوقع في التعطيل و التحريف و التشبيه و التجسيم من حيث يدري أو لا يدري .

و ثالثا إن من مظاهر انحرافهم المنهجي في موقفهم من القرآن الكريم ، أن الإمام أبا بكر بن خزيمة (ت311هـ) ذكر أن الجهمية لا يتدبرون القرآن و لا يفهمونه ، فلو تدبروا آية منه و فهموها لوجدوها ترد عليهم في زعمهم أن الله بذاته في كل مكان ، و لعقلوا أنهم جُهل لا يعون ما يقولون ؛ و هي قوله تعالى - عندما سأله موسى -ع- النظر إليه : (( قال لن تراني و لكن انظر إلى الجبل ، فإن استقر مكانه فسوف تراني ، فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا و خرّ موسى صعقا )) -سورة الأعراف /143- ، فالآية تبين منها أن الله تعالى لو كان بذاته في كل موضع ، و مع كل مخلوق على زعم هؤلاء الجهمية ، لكان متجلّيا لكل شيء في الكون ، و لجعل المخلوقات دكا ، كما جعل الجبل دكا عندما تتجلّى له<sup>60</sup> .

و رابعا إن من مظاهر انحرافهم المنهجي أيضا ، أن ابن قتيبة انتقد المتكلمين في أنهم يردون حقائق القرآن باستخدامهم للتأويل الباطل<sup>61</sup> ، سعيا منهم لرد القرآن إلى مذهبهم . فمن ذلك أنهم

<sup>59</sup> ابن تيمية : درء تعارض العقل و النقل ، ج1 ص: 271 .

<sup>60</sup> كتاب التوحيد ، ص: 257-258 .

<sup>61</sup> للتأويل عدة معان ، منها : التفسير و البيان ، لكن التأويل الباطل الذي يقصده المتكلمون هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر الراجح إلى معنى آخر مرجوح ، كتفسير الاستواء بالاستيلاء . و للمزيد انظر : ابن القيم : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة ، حققه رضوان جامع ، بيروت ، دار القلم، 1997، ج1 ص: 39 و ما بعدها .

قالوا إن معنى قوله تعالى : (( وسع كرسيه السموات و الأرض )) -سورة المدثر/30- ، هو علمه لينفوا وجود الكرسي المذكور في الآية . و قالوا في قوله تعالى : (( و اتخذ الله إبراهيم خليلا )) -سورة النساء/125- ، أن معناه هو أن إبراهيم فقير إلى رحمة ربه ، لينكروا اتخاذ الله تعالى إبراهيم خليلا ، و زعمهم هذا غير صحيح ، لأن دعواهم ليس فيها فضيلة لإبراهيم -عليه السلام-، لأن كل الناس فقراء إلى الله تعالى<sup>62</sup> .

و هذا فضلا على أن تأويلهم المزعوم باطل لا تشير إليه الآية مطلقا ، فهي واضحة في تقريرها أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلا . و ذكر أيضا أنهم ادعوا في قوله تعالى : (( و قالت اليهود يد الله مغلولة )) -سورة المائدة/64- ، أن معنى اليد هنا هو النعمة . فرد عليهم ابن قتيبة أن تأويلهم المزعوم لا يجوز في هذه الآية ، لأن الله تعالى قال بعدها : (( غُلت أيديهم ، و لعنوا بما قالوا ، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء )) -سورة المائدة/64- ، معارضة لما قاله اليهود ، فلا يجوز أن يُقال : غُلت نعمهم . و لا يُقال : بل نعمته مبسوطتان . لأن النعم لا تُغل<sup>63</sup> . و رده هذا هو رد علمي مُفحم ينسف ما زعمه هؤلاء المؤولون نسفا .

و خامسا إن من مظاهر انحرافهم المنهجي أن أهل الحديث انتقدوهم في أنهم يُقدمون ما يُسمونه معقولات على كتاب الله و سنة رسوله ، و ما كان عليه الصحابة و التابعون . و أنهم يتبعون الأقوال الشاذة التي توافق هواهم و يتركون الآثار الصحيحة التي تخالف مزاعمهم<sup>64</sup> . فمن ذلك أن الدارمي ذكر عنهم أنهم احتجوا في إنكار رؤية الله تعالى ، برأي للمفسر مجاهد يرى فيه أن معنى قوله تعالى : (( وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة )) -سورة القيامة/22-23- ، هو أن الوجوه تنتظر ثواب ربها ؛ فردّ عليهم الدارمي بقوله : نعم تنتظر ثواب ربها ، و لا ثواب أعظم من النظر إلى وجهه تبارك و تعالى ((<sup>65</sup> . و جوابه هذا رد صحيح ، مع أن الآية صريحة بأن الوجوه الناضرة ناظرة إلى ربها ، و ليست أنها تنتظر الثواب منه . ثم نبّه الدارمي إلى أن تمسك الجهمية بما رُوي عن مجاهد ، و إهمالهم لما رُوي عن غيره من الآثار ، هو علامة الشذوذ عن الحق و اتباع للباطل . ثم قال أنه حتى و لو صحّ ما احتجوا به عن مجاهد ، فهو مدحوض بما هو ثابت من الآثار عن الرسول -عليه الصلاة و السلام- و صحابته و تابعيهم . ثم ذكّرهم أنهم كانوا قد زعموا أنهم لا يقبلون الآثار المروية عن السلف ، ثم هم الآن يحتجون بأثر عن مجاهد وجدوا فيه سبيلا موصلا إلى باطلهم ، و تركوا آثارا أخرى تعارض ما

<sup>62</sup> تأويل مختلف الحديث ، ص: 64، 67 .

<sup>63</sup> نفسه ، ص: 67-68 .

<sup>64</sup> الدارمي : الرد على الجهمية، ص: 127، 128 .

<sup>65</sup> نفسه ، ص: 128 .

ذهبوا إليه ! ، ثم قال لهم : كيف ألزمت أنفسكم باتباع المُشْتَبِه من آثار مجاهد ، و تركتم الصحيح الصريح من الآثار التي تُناقض ما تمسكتكم به ؟ ! ، فاتباعكم للأقوال الشاذة دليل على ابتداعكم <sup>66</sup> .

و سادسا إن من مظاهر انحرافهم المنهجي ، أنهم —أي المتكلمون— يحتجون بالقرآن الكريم دون استقصاء لآياته و لا فهما صحيحا له . فمن ذلك أن الجهمية — في زعمهم أن القرآن مخلوق — قالوا : إن كل مجعول مخلوق ، و القرآن مجعول فهو إذن مخلوق ، بدليل قوله تعالى : (( إنا جعلناه قرآنا عربيا ))-سورة الزخرف/1- ، فردّ عليهم الإمام احمد بأنهم يُلحدون في هذه الآية ، و يبتغون الفتنة من تأويلها ؛ و بيّن أن كلمة جعل وردت في القرآن بالنسبة للمخلوقين على وجهين ، في الأول معناها التسمية ، و في الثاني معناها الفعل من أفعال المخلوقين ، ثم ضرب لذلك أمثلة عديدة ، فمن النوع الأول قوله تعالى : (( الذين جعلوا القرآن عضين ))-سورة الحجرات/91- ، أي أنهم سمو القرآن شعرا و أساطير . و كذلك قوله تعالى : (( و جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ))-سورة الزخرف/19- ، أي أنهم سموهم إناثا <sup>67</sup> . و واضح أيضا أن الكلام لا يستقيم إذا وضعنا كلمة جعلوا ، محل : خلقوا ، فيُصبح معني الآيتين : الذين خلقوا القرآن عضين . و الذين خلقوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن . فهذا بلا شك كلام باطل .

و النوع الثاني قوله تعالى : (( يجعلون أصابعهم في آذانهم ))-سورة البقرة/19- ، فهذا فعل من أفعالهم ؛ و توجد آيات أخرى هي من الفعل ، لكنها متعلقة بفعل الله تعالى لا بفعل البشر ، و هي تحمل معنى الخلق و غيره ، فالتي تحمل معنى الخلق ، منها قوله تعالى : (( و جعلنا الليل و النهار آيتين ))-سورة الإسراء/12- . و التي لا تحمل معنى الخلق ، منها قوله تعالى —عن إبراهيم عليه السلام — : (( إني جاعلك للناس إماما ))-سورة البقرة/124- و (( رب اجعل هذا البلد آمنا ))-سورة إبراهيم/35- و (( فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ))-سورة القصص/5- فهذه الآيات لا تحمل معنى الخلق . ثم ردّ —أي الإمام احمد— على الجهمية في احتجاجهم بقوله تعالى : (( إنا جعلناه قرآنا عربيا ))-سورة الزخرف/3- ، و بيّن أن معناها الفعل من الله على غير معنى الخلق ، و إنما على معنى : أنزلناه بلسان العرب و بيناه <sup>68</sup> . فردّه هذا جاء جامعا للنصوص و محررا لموضوع النزاع ، و هو ما لم يفعله الجهمية في احتجاجهم بآيات هذا الموضوع . . علما بأن من أوجه التفريق بين جعل التي هي بمعنى : صيّر ، و التي بمعنى : خلق ، هي أن (( جعل )) إذا عُديت إلى مفعولين فهي بمعنى : صيّر ، و إذا عُديت إلى مفعول واحد فهي بمعنى : خلق و أوجد <sup>69</sup>

<sup>66</sup> نفسه ، ص: 128، 129 .

<sup>67</sup> عبد الإله الأحمدى: الرسائل و المسائل ، ج 1 ص: 208 .

<sup>68</sup> نفسه ، ج 1 ص: 208 .

<sup>69</sup> أنظر مثلا : المرتضى الزبيدي: تاج العروس ، ج 1: 6934 .

و سابعاً إن من مظاهر انحرافهم المنهجي، احتجاجهم بآيات قرآنية ناقصة يقطعونها عن سياقها تدعيماً لمقالاتهم، فمن ذلك أن الجهمية لما ادعوا أن الله تعالى بذاته معهم و فيهم، احتجوا بقوله تعالى: (( ما يكون نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ))-سورة المجادلة/7-، لكن أحمد بن حنبل عاب عليهم أنهم قطعوا الآية من أولها (( ألم تر أن الله يعلم ما في السموات و الأرض ))، و من آخرها (( إن الله بكل شيء عليم ))، فالآية بدأها الله تعالى بالعلم و ختمها به، مما يعني أن الله تعالى ليس داخلًا في مخلوقاته بذاته، و إنما هو معهم بعلمه<sup>70</sup>.

و ذكر-أي الإمام أحمد- أن الجهم بن صفوان يستشهد بمتشابه القرآن و يترك آياته المحكمة، و يتر بعضها عن سياقها عمداً- دعماً لمقولته-، فعندما أراد الاستشهاد على نفي الصفات الإلهية، ذكر قوله تعالى: (( ليس كمثله شيء )) و لم يكمل الآية (( و هو السميع البصير ))، و لا ذكر آيات أخرى في إثبات الصفات<sup>71</sup>. فالآية التي بترها فيها رد على باطله، في إثباتها لصفتي السمع و البصر، و فعله هذا هو من فعل أهل الأهواء، و ليس هو من فعل العلماء العدول الموضوعيين الراسخين في العلم.

و ثامناً إن للانحراف المنهجي لدى المتكلمين مظاهر أخرى أشار إليها بعض المحدثين، فذكر ابن قتيبة أن المتكلمين يقولون على الله بلا علم، و يخوضون بعقولهم و قياساتهم و أذواقهم في مسائل غيبية لا يعلمها إلا نبي يُوحى إليه من الله تعالى. و يهتمون المحدثين في النقل و لا يهتمون آراءهم في التأويل. و لم يردوا المتشابه و المشكل من الكتاب و السنة إلى أهل العلم ليوضحوا ما أشكل عليهم<sup>72</sup>.

و قال أبو سعيد الدارمي: إن منهج هؤلاء يقوم على المغالطات و التشكيك، و التلبيس على الناس أمر دينهم<sup>73</sup>. و ذكر ابن خزيمة أن منهج الجهمية يقوم في أساسه على عدم الإيمان بالقرآن، و تحريف الكلم عن مواضعه، تشبهاً باليهود<sup>74</sup>. و قال الحافظ اللالكائي (ت418هـ): إن المعتزلة أقاموا منهجهم على أساس رد ما في نصوص الشرع و الطعن فيها، و الخوض فيها بالتأويلات البعيدة و ضرب بعضها ببعض. و أنهم تفكروا في الكون بعقل مغلوب و فهم مغلوب، و احتكموا في آرائهم إلى شيوخهم، و استهزؤوا، بكتاب الله و سنة رسوله<sup>75</sup>.

<sup>70</sup> ابن القيم: اجتماع الجيوش الإسلامية، ص: 94، 95.

<sup>71</sup> نفس المصدر، ص: 99.

<sup>72</sup> تأويل مختلف الحديث، ص: 20، 21.

<sup>73</sup> الرد على الجهمية، ص: 22.

<sup>74</sup> كتاب التوحيد، ص: 261.

<sup>75</sup> أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة، ج1 ص: 9، 10.

و تاسعا فإن أصحاب الحديث لم يكتفوا بانتقاد منهج المتكلمين في أصوله ، وإنما أشاروا أيضا إلى آثاره السلبية و أسباب انحرافه . فمن آثاره السيئة ما ذكره ابن قتيبة ، من أنه كان سببا في اختلافهم فيما بينهم ، فهم من أكثر الخلق اختلافا ، لا يجتمع منهم اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين ، و ليس منهم واحد إلا و له مذهب يدين به و له عليه أتباع<sup>76</sup> . و ذكر بعض أهل الحديث أن ذلك المنهج المنحرف أوصل أتباعه إلى الجهل و الزندقة و الكفر و التعطيل ، و إبطال الكتب و الرسل و تحريف الكلم عن مواضعه ، و نفي الصفات و تكفير من يثبتها ، و تأويل القرآن على غير تأويله ، و تكذيب الأحاديث النبوية ، و تشكيك الناس في عقائدهم . و أوصل أتباعه أيضا إلى إتباع الهوى لا العلم ، و الخوض فيما لا يُدرکه العقل ، و إنكار العقائد الإسلامية كالجنة و النار ، و عذاب القبر<sup>77</sup> .

و أما أسباب انحرافهم المنهجي في نظر أهل الحديث ، فهي عند عبد العزيز بن الماجشون (ت 164هـ) تتمثل في أنهم لم يحترموا عقولهم القاصرة ، و أقحموها فيما لا تقدر على خوضه ، و ذلك لأن العقل مجاله النظر و التفكير في المخلوقات ، و لا يُقال : كيف ؟ إلا للحوادث ، و لا يُقال ذلك في حق الله عزّ و جل ، فكان عليهم أن ينتهوا حيث انتهى الدين و لا يُجاوزوه<sup>78</sup> . و أرجع ابن خزيمة انحراف الجهمية ، إلى جهلهم بالشرع و اللغة العربية ، و عدم احتكامهم إلى العقول ، و ذلك أنهم وجدوا أن الله تعالى وصف بعض خلقه بأسماء وُصف هو بها ، كالسمع و البصر و الوجه ، فتوهّموا بجهلهم أن الله قد شبّه نفسه بخلقه<sup>79</sup> .

و أرجع أبو محمد البربهاري البغدادي (ت 329هـ) سبب انحرافهم إلى أنهم فكّروا في الله تعالى ، و أدخلوا : لِم ؟ ، و كيف ؟ و تركوا الأثر ، و استخدموا القياس و قاسوا به الدين على رأيهم ، و احتجوا بالمتشابهة و تكلموا بالمنسوخ<sup>80</sup> . و ردّ أبو القاسم اللالكائي سبب انحرافهم إلى أنهم تركوا الكتاب و السنة ، و طعنوا فيهما ، و نظروا فيهما بفكر معوج ، و أقبلوا على آراء شيوخهم ، و فكّروا في الكون بعقل مغلوب و فهم مقلوب<sup>81</sup> . و يرى الباحث المعاصر وحيد الدين خان أن متكلمي العصر

<sup>76</sup> تأويل مختلف الحديث ، ص: 21 .

<sup>77</sup> انظر : احمد بن حنبل: الرد على الزنادقة ، ص: 20. و الدارمي : المصدر السابق، ص: 23. و الخلال : السنة، ج 1 ص: 559 . ابن خزيمة : كتاب التوحيد، ج 1 ص: 22. و البرهاري: شرح كتاب السنة، ص: 101. و ابن تيمية : مجموعة الرسائل ج 7 ص: 66 .

<sup>78</sup> جمال بادي: الآثار الواردة ، ج 1 ص: 202-203 . و ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، ج 5 ص: 30، 31 .

<sup>79</sup> كتاب التوحيد، ص: 58-59 .

<sup>80</sup> شرح السنة ، ص: 101 .

<sup>81</sup> شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج 1 ص: 9، 10، 11 .

العباسي انحرفوا منهجيا عندما أقاموا علمهم على القياس الكلامي و الفلسفي المتغير ، و لم يُقيّموه على ثوابت القرآن و الكون غير المتغيرة<sup>82</sup> .

فهؤلاء كلهم اتفقوا على أن المتكلمين قد انحرفوا منهجيا في تأسيس علمهم ، عندما تركوا الوحي من وراء ظهورهم ، و استخدموا عقولهم بطريقة مقلوبة معوجة ؛ و بمعنى آخر أنهم لم يُقيّموه على النقل الصحيح و العقل الفطري الصريح و العلم الطبيعي الصحيح ، و إنما أقاموه على الظنون و الأهواء ، و التخمينات و القياسات المجردة ، فكثرت أخطاؤهم و قل صوابهم ، و ذلك أن الانحراف في المنهج يؤدي إلى كثرة الخطأ و قلة الصواب ، و الاستقامة في المنهج تؤدي إلى كثرة الصواب و قلة الخطأ ، لذا فإن انتقادات أهل الحديث لمنهج المتكلمين كانت صائبة ، أظهرت انحرافه في أسسه و تطبيقاته .

### الأساس الخامس : الاحتكام إلى المنطق القائم على العقل و الإيمان :

احتكم كثير من أصحاب الحديث إلى ما يُوجبه المنطق القائم على العقل و الإيمان ، في ردودهم على المتكلمين من الجهمية و المعتزلة و غيرهم ، و لم يجدوا في ذلك حرجا ، و قد ذكر أبو بكر بن حزيمة أن من أسباب انحراف الجهمية و ضلالهم أنهم لم يحتكموا إلى العقول<sup>83</sup> . و قد كانت لهم- أي المحدثون- أوجه كثيرة في استدلالهم بمنطق العقل و الإيمان في ردودهم على أهل الكلام ، أولها أن أبا سعيد الدارمي عندما أثبت صفة النزول و ذكر إنكار الجهمية لها و قولهم : كيف نزوله هذا ؟ ، ردّ عليهم بقوله : (( لم تُكَلِّف معرفة كيفية نزوله في ديننا ، و لا تعقله قلوبنا ، و ليس كمثله شيء من خلقه فنشبهه منه فعلا ، أو صفة بفعالهم و صفاتهم ، و لكن ينزل بقدرته و لطف ربوبيته كيف يشاء ، فالكيف منه غير معقول ، و الإيمان بقول رسول الله -صلى الله عليه و سلم- واجب ، و لا يُسأل الرب على ما يفعل كيف يفعل و هم يُسألون ، لأنه القادر على ما يشاء يفعل أن يفعل كيف يشاء ، و إنما يُقال لفعل المخلوق الضعيف الذي لا قدرة له إلا ما أقدره الله تعالى عليه : (( كيف يصنع ؟ و كيف قدر ؟ )) ؛ ثم دكّرهم بأن قول الرسول -عليه الصلاة و السلام- في نزوله سبحانه و تعالى ، ليس بأعجب من قوله عزّ و جلّ : (( هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام و الملائكة ))-سورة البقرة/210- ، و (( و جاء ربك و الملك صفّا ))-سورة الفجر/22- ، فكما يقدر على هذا يقدر على ذلك<sup>84</sup> .

ثم خاطبهم بمنطق التحذير و الإلزام و الإيمان بقوله : (( فهذا الناطق من قول الله عزّ و جلّ ، و ذاك من قول رسول الله -صلى الله عليه و سلم- بأخبار ليس عليها غُبار ، فإن كنتم من عباد الله

<sup>82</sup> الإسلام و العصر الحديث ، ترجمة ظفر الإسلام خان ، ط3 بيروت ، دار النفائس ، 1406 ، ص: 77 .

<sup>83</sup> كتاب التوحيد ، ص: 58-59 .

<sup>84</sup> الرد على الجهمية ، ص: 94 .

المؤمنين لزمكم الإيمان بها كما آمن بها المؤمنون ، و إلا فصرّحوا بما تُضمرون ، و دعوا هذه الأغلوطات التي تلوون بها ألسنتكم ، فلئن كان أهل الجهل في شك من أمركم ، إن أهل العلم من أمركم لعلّى يقين ))<sup>85</sup> . و قوله هذا فيه إلزام منطقي قوي يلزم الجهمية ، لأن موقفهم ينطوي على تناقض صارخ ، فإن كانوا مؤمنين عليهم أن يخضعوا للشرع و يُسلموا و يستسلموا له ، و إن لم يكونوا كذلك فليعلنوا أمرهم ليُخاطبهم خصومهم بالمنطق الذي يناسبهم .

و الوجه الثاني هو تصوّر دعوى الخصم عقليا لإظهار بطلانها، فعندما زعم الجهمية أن الله تعالى لا يتصف بأية صفة ، و أنه بذاته في كل مكان ، ردّ عليهم أبو سعيد الدارمي بقوله : (( فنظرنا في صفة معبودهم هذا ، فلم نجد بهذه الصفة شيئا ، غير الهواء القائم على كل شيء الداخل في كل مكان ، فمن قصد عبادته إلى إله بهذه الصفة ، فإنه يعبد غير الله ، و ليس معبوده ذاك بآله ))<sup>86</sup> .

و عندما زعمت الجهمية أن الله تعالى لا صفة له ، و أنه لا يرى و لا يفعل ، و لا غاية له و لا منتهى ، و لا له أعلى و لا أسفل ، رد عليهم الإمام أحمد بن حنبل مبينا أن زعمهم هو أمر قد عرف أهل العقل أنه لا شيء ، فانكشفوا أمام الناس من أنهم لا يؤمنون بشيء ، و إنما يدفعون عن أنفسهم الشناعة بما يُقرون في العلانية<sup>87</sup> .

و الوجه الثالث هو استخدام الإلزام العقلي ، فعندما أنكرت الجهمية سبق علم الله قبل خلقه لمخلوقاته ، و ردّت ما جاء عن ذلك في القرآن و السنة ، كان الدارمي من بين الذين ردوا عليهم زعمهم هذا ، فقال : يُقال للجهمي أعلم الله أن الساعة آتية أم لا ؟ فإن قال : لا ، فقد كفر بما أنزل الله على رسوله —عليه الصلاة و السلام— ، و كذّب بالبعث و أخبر عن نفسه أنه لا يؤمن به . و إن قال : بلى ، فقد أقر بالعلم السابق و انتقض عليه مذهبه في رد علم الله<sup>88</sup> .

و الوجه الرابع هو استخدام العقل لنقض دعوى الاحتكام إلى المعقول دون المنقول ، من ذلك أن أبا سعيد الدارمي طالب الجهمية بالرجوع إلى ما كان عليه الصحابة و التابعين ، فقال له بعضهم : إنه لا يقول إلا بالمعقول ، فردّ عليه الدارمي بمنطق العقل الذي زعم أنه يتبعه ، فقال له : (( ها هنا ضللتكم عن سواء السبيل ، و وقعتكم في تيه لا مخرج لكم منه ، لأن المعقول ليس بشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه ، و لو كان كذلك كان راحة للناس ، و لقلنا به و لم نعد ، و لم يكن الله تبارك و تعالى قال : (( كل حزب بما لديهم فرحون )) —سورة المؤمنون/ 53— ، فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه ، و المجهول عندهم ما خالفهم ، فوجدنا فِرَقكم —معشر

<sup>85</sup> نفسه ، ص: 94 .

<sup>86</sup> نفس المصدر، ص: 135 .

<sup>87</sup> الرد على الزنادقة ، ص : 21 .

<sup>88</sup> الدارمي : المصدر السابق ، ص: 153-154 .

الجهمية- في المعقول مختلفين ، كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه،و المجهول ما خالفها ؛ فحين رأينا المعقول اختلف منا و منكم ،و من جميع أهل الأهواء ،و لم نقف له على حد يبين في كل شيء ، رأينا أرشد الوجوه و أهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله-صلى الله عليه و سلم- ،و إلى المعقول عند أصحابه-أي الصحابة- المستفيض بين أظهرهم ، لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم ، فكانوا أعلم بتأويله منا و منكم ،و كانوا مؤتلفين في أصول الدين و لم يتفرقوا فيه ،و لم تظهر فيهم البدع و الأهواء الحائدة عن الطريق ))<sup>89</sup> .

و الوجه الخامس هو استخدام العقل لإدخال بعض القضايا الكلامية في دائرة الامكان العقلي ، و ذلك أن المتكلمين كثيرا ما أنكروا حقائق الدين الغيبية بدعوى مخالفتها للمعقول ، فكان بعض أهل الحديث يردون عليهم باستخدام العقل نفسه الذي هم يتحججون به ، و يبينون لهم أن ما أنكروه ليس مستحيلا و أن العقل لا ينفيه ،و إنما هو ممكن و جائز عقلا ، و من ثم فإنه لا مبرر لهم في إنكار حقائق الدين الغيبية . فمن ذلك أن ابن جرير الطبري (ت 310هـ) عندما ناقش المتكلمين المنكرين لرؤية الله تعالى يوم القيامة بين لهم أنها ممكنة عقلا ، لأن كل موصوف رؤيته ليست مستحيلا في حقه ،و الجهل بها كالجهل بأنه تعالى عالم و قادر ، لكنه -أي الطبري- نبه إلى أن وجوب الرؤية و توقيتها لا يُعرف إلا بالوحي .و عندما تناول مسألة عذاب القبر و وجود منكر و نكير و أحوال البرزخ ، أشار إلى أن الشرع قد أخبرنا بذلك ،و أن العقل يُجيز تلك الأمور<sup>90</sup> .

و الوجه السادس هو الاستنتاج المنطقي من المنقول و المعقول ، فمن ذلك أن الإمام احمد قال للجهمية : إنكم زعمتم أن الله بذاته في كل مكان ، فأخبرونا عن قوله تعالى : (( فلما تجلى ربه للجبل )) ، و الله بزعمكم في الجبل ، فلو كان فيه لم يكن قد تجلى له ، فتجليه للجبل دليل على أنه لم يكن فيه ،و إنما كان على العرش ثم وقع التجلي ، فحدث للجبل شيء لم يحدث له قط قبل ذلك<sup>91</sup> .

و عندما زعم ثفاة الصفات أن صفة السمع في حقه تعالى هي بمعنى العلم ، احتج عليهم الإمام احمد بقوله تعالى : (( فإن الله سميع عليم )) ،و فيه تفريق بين السمع و العلم ، أي أن معنى السمع غير معنى العلم ؛ كما أنه لو جاز أن يسمع بغير سمع ، لجاز أن يعلم بغير علم و هذا محال ، فهو تعالى عالم بعلم و سميع بسمع<sup>92</sup> .

<sup>89</sup> نفس المصدر، ص: 127 .

<sup>90</sup> الطبري: التبصير ، ص: 147، 212، 213 .

<sup>91</sup> ابن القيم الجوزية: اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 98 .

<sup>92</sup> عبد الواحد التميمي : اعتقاد الإمام احمد بن حنبل ، ملحق بطبقات الحنابلة لأبي الحسين بن أبي يعلى ، ج2 ص: 293-294 .



و الوجه السابع هو استخدام العقل لتحديد مجال العقل ، فمن ذلك أنه عندما سُئل عبد العزيز بن الماجشون (ت164هـ) عن نفي الجهمية للصفات و خوضها فيها ، قال : إن العقول عاجزة عن معرفة ذلك ، لأن مجالها هو النظر و التفكر في المخلوقات ، و لا يُقال كيف ، إلا للمخلوقات ، و أما لله فلا يُقال في حقه ذلك ، فهو تعالى لا يحول ، و لا يزول ، و لا يموت ، و لا يُبلى ، و ليس كمثلته شيء ؛ و الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته تعالى ، هو : (( عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه ، لا تكاد تراه صغرا ، يجول و يزول ، و لا يرى له سمع و لا بصر )) ، فكيف و الله تعالى ليس كمثلته شيء ؟ و الذي نفى الصفات تعمقا و تكلفا ، فقد استهوته الشياطين و هو في الأرض حيران . لذا فإن العصمة في الدين أن تنتهي حيث انتهى بنا الدين ، و لا نجاوز حدوده<sup>93</sup> .

و الوجه الأخير —الثامن— هو استخدام العقل لكشف سوء فهم المتكلمين لمقولات المحدثين ، فمن ذلك أن بعض المتكلمين قال للفقيه غلام الخلال البغدادي الحنبلي (ت ق:4هـ): (( إنكم إذا قلتم : لم يزل متكلمًا كان ذلك عبثًا فقال : لأصحابنا قولان : أحدهما أنه لم يزل متكلمًا كالعلم لأن ضد الكلام الخرس كما أن ضد العلم الجهل قال : ومن أصحابنا من قال : قد أثبت سبحانه لنفسه أنه خالق ولم يجز أن يكون خالقًا في كل حال بل قلنا : إنه خالق في وقت إرادته أن يخلق وإن لم يكن خالقًا في كل حال ولم يبطل أن يكون خالقًا كذلك وإن لم يكن متكلمًا في كل حال يبطل أن يكون متكلمًا بل هو متكلم خالق وإن لم يكن خالقًا في كل حال ولا متكلمًا في كل حال ))<sup>94</sup> .

و يتبين—من هذا المبحث— أنه وُجد في أصحاب الحديث أئمة كبار لم يقتصروا في ردهم على المتكلمين على الاحتجاج عليهم بالكتاب و السنة و آثار السلف ، و إنما و سَّعوا دائرة استدلالهم لتشمل الاحتكام إلى الاستنتاج المنطقي القائم على العقل و الإيمان ، ليدحضوا مزاعمهم ، و ليُبينوا لهم أن العقل ليس حكرًا عليهم ، و أن استخدامه هو من الدين ، و هو كالنقل بجانب أهل الحديث ، و أن المسلم الحق هو العقلاني الكامل ، لأن الله تعالى قد نفى العقل و الفهم و الفقه عن الضالين في آيات كثيرة ، و جعلهم أضل من الأنعام .

#### الأساس السادس : ضرب الأمثلة النظرية و الواقعية :

احتج أهل الحديث —في ردودهم على المتكلمين— بضرب الأمثلة النظرية و الواقعية ، كشواهد لنصرة مذهبهم و دحض مقالات المتكلمين ، من ذلك أنه عندما ادعت الجهمية أن الله تعالى في كل مكان من الكون ، و أنه ليس مستويا على عرشه ، رد عليهم أبو سعيد الدارمي بمثال واقعي ، مفاده أنه مما يُبطل دعواهم أن كل الناس في استغاثتهم بالله تعالى و دعائهم و سؤالهم له ، يمدون

<sup>93</sup> جمال بادي: الآثار الواردة ، ج 1 ص: 202-203 . و ابن تيمية : مجموع الفتاوى ج 5 ص: 30-31 .

<sup>94</sup> ابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل ، ج 1 ص: 274 .

أيديهم و بصرهم إلى السماء، و لا يدعونه من أسفل، و لا من أمام ، و لا من خلف ، لمعرفتهم أنه تعالى فوقهم ، كما أن المصلين في سجودهم يقولون : سبحان ربي الأعلى ، و لا يقولون : سبحان ربي الأسفل . و ذكر أيضا أن كل العلماء و الناس يقولون في تفسيرهم للقرآن الكريم : أن سورته نزلت في مكان كذا ، و آياته نزلت في كذا أو كذا ؛ و لا يقولون : طلعت من تحت الأرض، و لا جاءت من أمام ، و لا من خلف ، لأنهم يعلمون أنها نزلت من فوق <sup>95</sup>.

و أشار ابن قتيبة إلى أن الناس يعلمون بالفطرة أن الله تعالى هو العلي و الأعلى ، لذا ترتفع الأيدي إليه بالدعاء ، و أن كل الأمم تقول : إن الله تعالى في السماء إذا ما تُركت على فطرتها، و لم تُنقل عن ذلك بالتعليم <sup>96</sup> .

و عندما زعمت طائفة من المتكلمين أن الله سميع بلا سمع ، و بصير بلا بصر ، كان ممن ردّ عليهم في ذلك: ابن جرير الطبري ، ردّ عليهم بشواهد واقعية متعارف عليها بين الناس ، مؤكداً أن (( الله سميع بصير ، و له سمع و بصر ، إذ لا يُعقل مُسمى سميعاً بصيراً في لغة و لا عقل في النشوء و العادة ، إلا من له سمع و بصر )) ، و إذا جاز أن يُقال : سَمِعَ و أبصر من لا سمع له و لا بصر ، ؛ فإنه لجائز أن يُقال : تكلم من لا كلام له ، و رَجِمَ من لا رحمة له ، و عاقب من لا عقاب له <sup>97</sup> .

و من الأمثلة الواقعية التي استخدمها أصحاب الحديث ، أنه عندما ادعى الجهمية أن الله تعالى بذاته في كل مكان ، كان الإمام أحمد ممن ردّ عليهم في ذلك ، مؤكداً على أن الله تعالى بائن عن خلقه مستوٍ على عرشه ، قد أحاط علمه بكل شيء ، و لا يخلو مكان منه ، و لا يكون علمه في مكان دون آخر ، لقوله تعالى : (( لتعلموا أن الله على كل شيء قدير ، و أن الله قد أحاط بكل شيء علماً )) ، ثم ذكر أمثلة واقعية لتوضيح ما أراد أن يقوله، أولها هو أنه لو تصوّرنا قدحاً من زجاج في يد إنسان و بداخله شيء ما ، كان نظر هذا الإنسان قد أحاط بالقدرح دون أن يكون هو بداخله ، فكذلك الله تعالى — و له المثلى الأعلى — قد (( أحاط بجميع ما خلق ، و قد علم كيف هو ، و ما هو ، من غير أن يكون في شيء ممن خلق )) <sup>98</sup> .

و المثال الثاني هو لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها ثم أغلقها ، فإنه لا يخفى عليه ما فيها ، من عدد البيوت و سعة كل منها ، من غير أن يكون في جوف داره ، كذلك الله تعالى — و له المثل

<sup>95</sup> الرد على الجهمية، ص: 44، 67 .

<sup>96</sup> تاويل مختلف الحديث ، ص: 252 .

<sup>97</sup> الطبري : التبصير ، ص: 140، 141 .

<sup>98</sup> ابن القيم : اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 96 .

الأعلى - قد (( أحاط بجميع ما خلق ، و قد علم كيف هو ، و ما هو ، و له المثل الأعلى ، و ليس هو في شيء مما خلق ))<sup>99</sup> .

و المثال الثالث هو أن أحمد بن حنبل قال للجهمية : إن الله نور ، قالوا له : نعم نور كله ؛ فقال لهم : فأخبرونا حين زعمتم (( أن الله سبحانه في كل مكان و هو نور ، فلم لم يُضيء البيت المظلم بلا سراج ؟ ، و ما بال السراج إذا دخل البيت المظلم يُضيئه ؟ . فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله تعالى ))<sup>100</sup> . فهذه الأمثلة الثلاثة تقرّب إلى الذهن ما يعتقدّه أهل الحديث من أن الله تعالى بائن عن خلقه مستوٍ على عرشه ، و ليس حالا في مخلوقاته مع علمه بها ، و هي أمثلة نظرية واقعية تدل على حسن استخدام الإمام أحمد لها ، و اتساع دائرة نظره لمحيطه .

و عندما أنكرت طائفة من المتكلمين قضاء الله و قدره قبل خلقه لمخلوقاته ، كان أحمد بن حنبل من بين المحدثين الذين ردوا عليهم فيما زعموه ، فضرب مثالا مفاده أن من زعم أن الزنا ليس بقدر الله ، قيل له : أرأيت هذه المرأة ، حملت من الزنا و جاءت بولد ، فهل خلّق الولد بمشيئة الله ؟ ، و هل مضى في سابق علمه ؟ ، فإن قال : لا ، فقد زعم أن مع الله خالقا ، و هذا هو الشرك صراحا . ثم أضاف أنه من زعم أن شرب الخمر و السرقة و أكل المال الحرام ليس بقضاء و قدر ، فقد ادعى أن الإنسان قادر على أن يأكل رزق غيره ، و هذا قول المجوسية . و من زعم أن قتل النفس ليس بقدر من الله تعالى ، فقد ادعى أن المقتول مات بغير أجله ، و أي كفر أوضح من هذا . ثم قرر أن كل ذلك تمّ بقضاء الله و مشيئته و تدبيره<sup>101</sup> .

و ذكر ابن قتيبة أن طائفة من المتكلمين أنكرت حديث الذباب الذي يقول : إنه إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه فيه ، فإن في أحد جناحيه سما ، و في الآخر شفاء، و أنه يُقدم السم و يؤخر الشفاء ))<sup>102</sup> ، فكان مما قاله هؤلاء المتكلمون : كيف يعلم الذباب بموضع السم فيقدمه و بموضع الشفاء فيؤخره ؟ . فردّ عليهم ردا علميا مُفجّما ، فمن ذلك أن الحديث المذكور صحيح ، و أن في حياة الحيوانات ما يُشير إلى أن لديها وعيا و فهما ، كالنملة التي تدخّر في الصيف لفصل الشتاء ، و إذا خافت من تعفن ما ادخرته من الحبوب أخرجته إلى ظاهر الأرض و تنشره ليلا ، و إذا خافت أن تنبت الحبوب نقرت وسطها لكي لا تنبت<sup>103</sup> .

<sup>99</sup> نفسه ، ص: 96 .

<sup>100</sup> نفس المصدر ، ص: 98 .

<sup>101</sup> أبو الحسين بن أبي يعلى : طبقات الحنابلة ، ج 1 ص: 26 .

<sup>102</sup> البخاري : الجامع الصحيح ، مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ، 1407م .

<sup>103</sup> تأويل مختلف الحديث ، ص: 215 .

و في قول الجهمية المعطلة إن معنى استواء الله على العرش ، أنه استولى عليه ، هو عند الإمام أبي بكر بن خزيمة تبديل لكلام الله و إخراج عن سياقه ، و فعل يُشبهه فعل اليهود الذين أمرهم الله تعالى أن يقولوا : (( حِطَّة )) -سورة البقرة/58- أي حط أوزارنا ، فقالوا : حنطة ، خلافا لأمر الله تعالى<sup>104</sup> . و لا شك أن معنى استوى في اللغة ليس هو معنى استولى ، لذا فإن الزعم بأن معنى استواء الله على العرش معناه استلاؤه عليه ، هو قول خاطئ و معنى باطل في حق الله عزّ و جلّ ، لأنه تعالى لا يعجزه شيء ، و قولهم يستلزم أنه تعالى لم يكن مستوليا على العرش ثم استولى عليه ، و هذا لا يصح في حقه تعالى ، و هو قول عليه بلا علم .

### الأساس السابع : استخدام أسلوب الشدة و اللين في الرد على المتكلمين :

استخدم أصحاب الحديث أسلوب الشدة و اللين في ردهم على المتكلمين ، كوسيلة رد و زجر و جذب و وعد و وعيد ، و كان لهذين الأسلوبين أوجه كثيرة ، فمن أوجه الشدة تكفير أهل الحديث للمتكلمين من المعتزلة و الجهمية ، قالوا فيهم ذلك بعدما اطلعوا على مقالاتهم ، و تبين لهم أنها أوصلتهم إلى الكفر و الزندقة<sup>105</sup> . من ذلك أن أحمد بن حنبل كَفَّرَ القائلين بخلق القرآن ، لأن القرآن من علم الله و فيه أسمائه تعالى ، و من قال بخلقه فهو يزعم أنه لم يكن لله تعالى علم حتى خلقه -أي القرآن-<sup>106</sup> . و كان الفقيه وكيع بن الجراح يقول : (( من زعم أن القرآن مخلوق ، فقد زعم أنه محدث ، و من زعم أنه محدث فقد كفر ))<sup>107</sup> . و كان الإمام الشافعي يقول : (( من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق ، و من زعم أن الله مخلوق فقد كفر ، هؤلاء زنادقة ، هؤلاء زنادقة ))<sup>108</sup> . و قال الإمام البخاري : (( نظرتُ في كلام اليهود و النصارى و المجوس ، فما رأيتُ أضل في كفرهم منهم -أي الجهمية- ، و إني لأستجهل من لا يُكفّرهم ، إلا من لا يعرف كفرهم ))<sup>109</sup> .

و الوجه الثاني -من أسلوب الشدة- هو تنفير الناس من المتكلمين و حثهم على عدم مجالستهم و الصلاة خلفهم ، فقد أمر الإمام سفيان بن عيينة (ق:2هـ) باجتنب المتعزلة و الرافضة و

<sup>104</sup> كتاب التوحيد، ج 1 ص: 233 .

<sup>105</sup> انظر مثلا : البخاري: خلق أفعال العبادو الرد على الجهمي، حققه محمد بن بسيوني، الجزائر ، دار الشهاب، ص: 11 و ما بعدها . و عبد الله بن احمد : السنة ، 12 و ما بعدها . و أبو الحسين بن أبي يعلى : طبقات الحنابلة ، ج 1 ص: 32 و ما بعدها .

<sup>106</sup> عبد الله بن احمد : المصدر السابق، ص: 9 .

<sup>107</sup> نفس المصدر، ص: 14 .

<sup>108</sup> نفسه نص: 14 .

<sup>109</sup> خلق أفعال العباد، ص: 13 .

القدريّة، و قال : (( لا تجالسوهم و لا تسمعوا كلامهم ))<sup>110</sup> . و أفتى الإمام أحمد بعدم الصلاة خلف الجهمية و المعتزلة ، و إن كان أحدهم قاضيا فلا يُشهد عنده<sup>111</sup> .

و قال البخاري : ما أبالي صليْتُ خلف الجهمي و الرافضي ، أم صليْتُ خلف اليهود و النصارى ، و لا يُسلم عليهم -أي الجهمية و الرافضة- ، و لا يُعادون ، و لا يُناكحون ، و لا يُشهدون ، و لا تُؤكل دبايحهم ))<sup>112</sup> . و عندما سُئل الشافعي عن الصلاة خلف الجهمية قال : (( أمسلمون هؤلاء ، أمسلمون هؤلاء ؟ ، لا و لا كرامة ، لا يُصلى خلفهم ))<sup>113</sup> .

و الوجه الثالث هو لعنهم و الدعاء عليهم ، فعندما قال رجل لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن قد خفتُ الله من كثرة ما ادعوا على الجهمية، قال له : لا تخف فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء ))<sup>114</sup> -أي ليس بموجود- . و لعنهم أيضا أبو بكر بن خزيمة ، و وصفهم بالجهلة<sup>115</sup> . و سماهم أبو سعيد الدارمي العصاة الملحدة في آيات الله ، و دعا عليهم بقوله : (( طَهَّرَ الله منهم بلاده ، و أراح منهم عباده )) ، و قال فيهم المحدث يزيد بن هارون : (( هم زنادقة ، عليهم لعنة الله ))<sup>116</sup> .

و الوجه الرابع هو الحكم بالقتل على الجهمية و من سار على نهجهم ، من ذلك أن القاضي وكيع قال : أما الجهمي فأستتيبه ، فإن تاب و إلا قتلته<sup>117</sup> . و قال الحافظ عبد الرحمن بن مهدي (ق:3هـ) : من زعم أن الله لم يُكلِّم موسى -عليه السلام- يُستتاب ، فإن تاب و إلا ضُربت عنقه )) ، و في رواية أخرى أنه قال : (( أنا لا أرى أن أستتيب الجهمية )) ، و في أخرى أنه قال : (( الجهمية يُستتابون ، فإن تابوا و إلا ضُربت أعناقهم )) ، و في أخرى أنه قال : (( لو كان لي من الأمر شيء ، لقمْتُ على الجسر -أي جسر بغداد على نهر دجلة- فلا يمر بي أحد من الجهمية إلا سألتُه عن القرآن ، فإن قال مخلوق ، ضُربتُ رأسه و رميتُ به في الماء ))<sup>118</sup> . و عندما سُئل أحمد بن حنبل عن القدري الذي يقول : إن من الأشياء ما لم يخلقها الله ، فهل هو مشرك ؟ ، قال : من قال ذلك و جحد العلم ، فهو مُشرك يُستتاب ، فإن تاب و إلا قُتل<sup>119</sup> .

<sup>110</sup> نفس المصدر، ص: 14 .

<sup>111</sup> عبد الله بن أحمد : المصدر السابق، ص: 10 .

<sup>112</sup> خلق أفعال العباد، ص: 16 .

<sup>113</sup> عبد الله بن أحمد : المصدر السابق، ص: 13 .

<sup>114</sup> عبد الله بن أحمد ، ص: السنة، ص: 123 .

<sup>115</sup> كتاب التوحيد، ج 1 ص: 392 .

<sup>116</sup> الدارمي: الرد على الجهمية، ص: 39 . و عبد الله بن أحمد : المصدر السابق، ص: 17 .

<sup>117</sup> عبد الله بن أحمد: نفس المصدر ، ص: 14 .

<sup>118</sup> نفس المصدر، ص: 16، 17 .

<sup>119</sup> الخلال : السنة ، ج 1 ص: 558 .

و هذه المواقف المتشددة من المحدثين تجاه المتكلمين من المعتزلة و الجهمية و القدرية و غيرهم ، هي أحكام مستنبطة من الشرع الحكيم لا من الهوى ، لأنهم —أي أهل الحديث— وجدوا في كثير من مقالات هؤلاء المتكلمين ما يتصادم مع الكتاب و السنة ، وإنكارهم للقدر و تكليم الله تعالى لموسى —عليه السلام— ، و الجدوى من مواقفهم المتشددة تجاههم —أي أهل الكلام— ، هو إظهار حكم الشرع فيهم ، و تنبيههم إلى خطر ما هم عليه و كشف حالهم للناس ، لعل ذلك يكون رادعا لهم أو لبعضهم ليرجعوا إلى منهج أهل الحديث ، و يتخلّوا عن منهجهم الكلامي المنحرف .

و أما أسلوب اللين و الموعظة فقد مارسه طائفة من أهل الحديث مع بعض المتكلمين ، من ذلك أن الإمام الشافعي التقى بالمتكلم بشر المريسي البغدادي (ت 218هـ) فحدّره من الخوض في علم الكلام ، و حثه على طلب الفقه و الأخبار ، فلم يسمع منه ، فقال عنه الشافعي : لا يفلح .<sup>120</sup> و يُروى أن أم بشر المريسي طلبت من الشافعي أن يُكلّم ابنها ليكف عن الكلام ، فلما كَلّمه لم يستجب له ، و دعا المريسي الشافعي نفسه إلى تعايطي علم الكلام ، و عندما طالبه الشافعي بأن يأتيه بدليل من الكتاب أو من السنة أو من آثار السلف عن مشروعية خوضه في علم الكلام ، قال له : ليس لي دليل من ذلك ، و أنا لا أستطيع الخوض في خلافه ، و لي فيه نهمة<sup>121</sup> . فهذا الرجل يتبين من كلامه أنه كان مريضا نفسيا و فكريا ، ملكت عليه شبهات علم الكلام عقله و قلبه ، فأضلته و صرخته و أبعدته عن نور الله تعالى .

و بشر المريسي هذا نهاه أيضا القاضي أبو يوسف يعقوب من التكلم في القرآن على طريقته الكلامية ، و حدّره من مغبة ما هو عليه ، و قال له : طلب العلم بالكلام هو الجهل ، و الجهل بالكلام هو العلم ، و إذا صار المتكلم رأسا في الكلام ، قيل زنديق أو زُمي بالزندقة<sup>122</sup> ؛ فلم يستجب له .

و من ذلك أيضا ، أنه عندما كتب بشر المريسي إلى الواعظ منصور بن عمار (ت 225هـ) يسأله عن القرآن ، أهو خالق أم مخلوق ؟ ردّ عليه بقوله : عفانا الله و أيّاك من كل فتنة ، و جعلنا من أهل السنة ، ثم بيّن له أن الكلام في القرآن بدعة ، و أنه لا خالق إلا الله تعالى ، و ما دونه مخلوق ، و أن القرآن كلام الله ؛ ثم نهاه عما هو فيه ، و أن لا يُسم القرآن باسم من عنده ، و ختم رده بقوله : (( جعلنا الله و أيّاك من الذين يخشونه بالغيب ، و هم من الساعة مشفقون ))—<sup>123</sup> .

<sup>120</sup> الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ، ج 7 ص: 64 .

<sup>121</sup> نفسه ، ج 7 ص: 64 .

<sup>122</sup> نفس المصدر ، ج 7 ص: 66 .

<sup>123</sup> نفسه ، ج 7 ص: 66 .

و كتب إليه -مرة أخرى - يسأله عن قوله تعالى : (( الرحمن على العرش استوى )) - سورة طه/ 5- ، كيف استوى ؟ ، فردّ عليه منصور بن عمار بقوله : الاستواء محدود-أي محدد في الشرع- و الجواب فيه تكلف ، و السؤال عنه بدعة ، و الإيمان بجملة ذلك واجب ، ثم نبهه إلى أن الله تعالى مدح الراسخين في العلم الذين يؤمنون بكل ما تشابه عليهم ، فهم الراسخون في العلم الذين لم يقتحموا الغيوب المحجوبة عنهم ، فمدحهم الله عندما اعترفوا بالعجز في تأويل ما لم يُحيطوا به علما ، و سمى تركهم لذلك رسوخا ، ثم نصحه بالتزام الطريق الذي رسمه له ، و حذّره بقوله : (( و لا تجاوز ذلك إلى ما حُظر عنك علمه ، فتكون من المتكلمين ، و تهلك مع الهالكين ، و السلام عليك ))<sup>124</sup> . و جوابه هذا هو نصيحة ذهبية بأسلوب جمع بين الرد العلمي و اللين و الشفقة ، و الدعاء و التحذير ، لكن بشر المريسي لم ينفع معه لين و لا شدة ، و ظل متمسكا بمذهبه مصرا عليه معرضا عن الصراط المستقيم .

**الأساس الثامن : إظهار مغالطات المتكلمين :** تنبّه أهل الحديث إلى أن المتكلمين من المعتزلة و الجهمية و غيرهم ، يستخدمون المغالطات و التلبيسات ، في طرح أسئلتهم ، و عرض مقالاتهم على الناس ، للتلبيس عليهم و ترويج أفكارهم بينهم ، لذا تصدّوا لهم و كشفوا مغالطاتهم . و قد ذكر أبو سعيد الدارمي أن الجهمية أظهروا للناس (( أغلوطات من المسائل ، و عمايات من الكلام ، يُغالطون بها أهل الإسلام ، ليوقعوا في قلوبهم الشك ، و يلبسوا عليهم أمرهم ، و يُشككوه في خالقهم ))<sup>125</sup> .

و من مغالطاتهم التي كشفها أهل الحديث ، ما ذكره أبو سعيد الدارمي من أنهم يتظاهرون بالإيمان بالعرش لأنه مذكور في القرآن الكريم ، ثم يؤولونه على غير حقيقته على ما يتفق مع مذهبهم ، ثم ناقشهم في هذه القضية ، و قال لهم إن إيمانكم بالعرش هو كإيمان الذين قال الله فيهم : (( الذين قالوا آمنا بأفواههم و لم تؤمن قلوبهم )) -سورة المائدة/ 41- و (( إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون )) -سورة البقرة/ 14- ، ثم قال لهم - ليكشف مغالطتهم - : أتقرون بالعرش ، و أن الله تعالى فوق السماء السابعة تحمله الملائكة ، و أنه تعالى بائن عن خلقه ، كما وصف به نفسه ؟ فأبى أحدهم الاعتراف بذلك ، و تردد في الجواب و خلط و لم يُصرّح ؛ ثم قال أحد كبرائهم : لا ، إن الله لما خلق الكون سماه عرشا ، و استوى على جميع خلقه . ثم قال الدارمي أن قولهم هذا هو في غاية الإنكار و التكذيب لله و رسوله ، فهو يُخالف قوله تعالى : (( الذين يحملون العرش من حوله يسبحون بحمد ربهم )) -سورة غافر/ 7- ، فهل هؤلاء هم حملة عرش الله أم حملة خلقه ؟ ، و قوله تعالى : (( و يحمل عرش ربك فوقهم يومئذ

<sup>124</sup> نفس المصدر، ج 7 ص: 76-77 .

<sup>125</sup> الدارمي : الرد على الجهمية، ص: 22 .

ثمانية ))-سورة الحاقة /17- ، فهل هؤلاء يحملون السموات و الأرض و من فيهن ، أم يحملون عرش الرحمن ؟ ، ثم قال لهم أن قولكم يلزمكم أن تقولوا: عرش ربك خلق ربك أجمع ، و بهذا تبطلون العرش الأصلي ، و تفسيركم هذا لا يشك أحد في بطلانه و استحالته ، و هو تكذيب بالعرش الذي ذكره الله تعالى . ثم احتج عليهم أيضا بقول رسول الله -عليه الصلاة و السلام- : (( كان الله و لم يكن شيء قبله ، و كان عرشه على الماء ))<sup>126</sup> فهذا دليل على أن العرش كان مخلوقا قبل خلق السموات و الأرض ؛ ثم نبّه الدارمي إلى أن الجهمية يُغالطون الناس في إظهار إيمانهم بالعرش ليعيشوا بينهم ، و هم يُنكرونه في باطنهم ، و يُقرون به بألسنتهم لكي لا يُقتلون ، لكن حالهم لا يخفى على أهل العلم<sup>127</sup> .

و ثانيا إظهار تلاعبهم بالألفاظ للتمويه و الخداع ، فعندما ناقش الإمام أحمد الجهمية و أقام عليهم الدليل على بطلان دعواهم في أن الله تعالى بذاته في كل مكان مع خلقه ، قالوا له : هو في (( كل شيء غير مماس لشيء ، و لا مباينا له )) ، فردّ عليهم بقوله : إذا كان الله تعالى غير مباين للشيء ، أهو مماس له ؟ فقالوا : لا ، فقال لهم : إن هذا غير ممكن ، فكيف (( يكون في كل شيء غير مماس لشيء ، و لا مباينا لشيء )) ، فقالوا : بلا كيف ، ثم قال أحمد أن هؤلاء لم يُحسنوا الجواب عندما قالوا ذلك ، و ما قالوه إلا ليخدعوا الجهال بكلمة : بلا كيف ، و يُموهوا بها عليهم<sup>128</sup> . لأن كلمة : بلا كيف ، مغالطة لا يصح استخدامها مع زعمهم الذي زعموه في أن الله تعالى في كل شيء غير مماس له و لا مباينا له ، فهو سفسطة و لعب بالألفاظ .

و ثالثا مغالطاتهم في طرح الأسئلة الخاطئة على العوام للتأثير فيهم و التدليس عليهم بالباطل ، فقد ذكر الإمام أحمد أن الجهمي يقول للجاهل من الناس : ما تقول في القرآن ، أهو الله أم غيره ؟ فلا يجد العامي إلا أحد قولين ، إما أن يقول هو الله ، فيقول له الجهمي : كفرت ، و إما أن يقول : ليس هو ، فيقول له الجهمي : صدقت ، فإن كل ما عدا الله مخلوق ، و القرآن ليس هو الله ، فهو إذن مخلوق ، فيؤثر فيه و يتبعه . ثم أشار أحمد بن حنبل إلى أن سؤال هذا الجهمي هو من مغالطات الجهمية ، لأن السؤال في أساسه خاطئ ، لذا فيُقال للجهمي : إن الله لم يقل : إن القرآن أنا ، و لا هو غيري ، و إنما قال أنه كلامي ، لذا فنحن سمينا القرآن باسم سماه الله به ، فقلنا : كلام الله ، فمن سماه بغير ذلك كان من الضالين . كما أن الله تعالى قد ميز بين خلقه و قوله ، و لم يسم خلقه قولا ، فقال : (( ألا له الخلق و الأمر ))-سورة الأعراف/54- ففي قوله : (( ألا له الخلق )) ،

<sup>126</sup> البخاري : الصحيح ، ج 6 2699 ، رقم : 6982 .

<sup>127</sup> الدارمي : المصدر السابق ، ص: 32، 33 ، 34 .

<sup>128</sup> ابن القيم الجوزية : اجتماع الجيوش ، ص: 98 .



لم يبق من مخلوقاته شيء إلا دخل فيه ، ثم ذكر ما ليس بخلق ، فقال : (( و الأمر )) ، و هو —أي الأمر— قول الله تعالى ، فلا يكون قوله خلقاً<sup>129</sup> .

و السؤال الذي ذكر الإمام أحمد أن الجهمية تطرحه على العوام ، هو نفسه طرحه بشر المريسي على الواعظ منصور بن عمار ، فأرسل إليه يسأله عن القرآن : أهو خالق أو مخلوق ؟ ، فردّ عليه بقوله : إنه لا خالق إلا الله ، و ما دونه مخلوق ، و أن القرآن الكريم هو كلام الله ، و لا يُسم إلا بما سماه الله تعالى ، و أن الكلام في القرآن بدعة<sup>130</sup> . فمنصور بن عمار تنبّه إلى أن في سؤال المريسي مغالطة ، لذا رد عليه مبيناً أن القرآن لا هو الله ، ولا هو مخلوق ، و إنما هو كلام الله .

و رابعا إظهار مغالطات المتكلمين في دعوى المجاز و التشبيه في تفسيرهم للنصوص الشرعية و تحريفهم لها . من ذلك ما فعله بشر المريسي ، فعندما أراد نفي تكلم الله تعالى ، زعم أن قوله تعالى : (( إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون )) —سورة النحل/40— ، هو كقولنا : قالت السماء ، بمعنى أمطرت ، و قال الجدار ، بمعنى مال ، و هذا —في رأيه— كله مجاز و تشبيه . فردّ عليه الأديب المحدث أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت 224هـ) مبيناً أن ذلك التشبيه هو في غير محله ، و أنه أغلوطة استعملها المريسي للتمويه ، لأنه إذا (( قلت : قالت السماء ، ثم سكت لم يُدر ما معنى قالت ، حتى تقول : فأمطرت ، و كذلك إذا قلت : أراد الجدار ، ثم لم تبين ما معنى أراد الجدار لم يُدر ما معناه ، و إذا قلت : قال الله ، اكتفيثُ بقوله : قال ، فقال —فعل— مكتف لا يحتاج إلى شيء يُستدل به على قال ، كما احتجث إذا قال الجدار فمال ، و إلا لم يكن لقال الجدار معنى ، و من قال هذا فليس شيء من الكفر إلا دونه ، و من قال هذا فقد قال على الله ما لم يقله اليهود و النصارى ، و مذهبه التعطيل للخالق ))<sup>131</sup> .

و رده هذا صحيح و في محله ، لأن المريسي في مغالطته سوّى بين الحي المتكلم الذي ليس الكلام في حقه مجازاً و لا تشبيهاً ، و بين الجماد الميت الذي الكلام ليس من طبعه ، و إنما هو في حقه مجاز و تشبيه ، يحتاج إلى قرينة تُبين معناه ، فقولنا : قال الجدار فمال ، نكون ألحقنا بالكلام قرينة تبين المقصود من قول الجدار ، عكس إذا ما قلنا : قال الإنسان ، فلا حاجة إلى قرينة تبين المقصود ، لأن الإنسان من طبعه الكلام . و يُلاحظ أيضاً على المريسي أنه تناسى الآيات القرآنية الكثيرة الصريحة في تكلم الله تعالى ، كقوله : (( و كلم موسى تكليماً )) ، و (( و إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة )) ، فهو قد تناساها لأنها ترد باطله و تعلّق بآية فسرها على هواه لعله يجد فيها مستنداً لزعمه .

<sup>129</sup> عبد الإله الأحمدي: المسائل و الرسائل ، ج 1 ص: 209-210 .

<sup>130</sup> الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، ج7 ص: 66 .

<sup>131</sup> البخاري : خلق أفعال العباد ، ص: 16، 17 .

و خامسا إن من مغالطاتهم: تفسير الآيات القرآنية على غير قواعد اللغة العربية ، فذكر الإمام أبو بكر بن خزيمة ، أن بعض الجهمية عندما أراد نفي صفة الجلال و الإكرام عن وجه الله تعالى ، زعم أن قوله تعالى : (( و يبقى وجه ربك ذو الجلال و الإكرام ))-سورة الرحمن/27- ، هو صفة لله بالجلال و الإكرام ، و ليس وصفا لوجهه تعالى ، فهو-في زعمه- كقوله تعالى : (( تبارك اسم ربك ذي الجلال و الإكرام )) -سورة الرحمن/78- ، فردّ عليه ابن خزيمة مبينا أن زعمه فيه مغالطة ، و جهل بلغة العرب ، لأن في الآية الأولى جاءت كلمة: ذو مرفوعة ككلمة الوجه ، فالجلال و الإكرام مردودان إلى الوجه ، لا إلى ربك ؛ فلو كانا مردودين لله تعالى لجاءا مكسورين ، كما في الآية الثانية (( ذي الجلال و الإكرام ))<sup>132</sup> .

و يتبين من النماذج التي ذكرناها أن أصحاب الحديث تنبّهوا إلى أن خصومهم من المتكلمين يستخدمون المغالطات و التلبيسات و السفسطات الجدلية ، لنشر أفكارهم بين الناس ، و التدليس بها عليهم ، و إبعادهم عن الصراط المستقيم ، فتصدوا لهم و كشفوا مغالطاتهم ، و حدّروا الناس من ألاعيبهم .

#### أسس أخرى :

كان لأهل الحديث أسس أخرى أقاموا عليها منهجهم الكلامي ، أذكر منها أربعة ، أولها إظهار أن المتكلمين المعطلين للصفات يقيسون الله على مخلوقاته ، و يتجاهلون أنه تعالى (( ليس كمثله شيء و هو السميع البصير ))، و أنه (( لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد )) ، من ذلك أنهم نفوا عن الله علمه المستقبلي قبل خلق مخلوقاته ، و زعموا أنه تعالى كان و ليس له علم ، فلما خلق مخلوقاته علّم و حدث له علم ، فردّ عليهم أبو سعيد الدارمي مبينا أن زعمهم هذا هو قياس لله على خلقه ، و ادعاء باطل يناقض النقل و العقل<sup>133</sup> . و لاشك أنه أيضا قول على الله بلا علم ، و وصف له بالنقائص، و زعم لا دليل عليه ، أقاموه على الظن و الهوى .

و عندما نفى الجهمية صفة الكلام ، و قال لهم أحمد بن حنبل : إن الله تعالى كلّم موسى-عليه السلام- ، قالوا له :: (( لم يتكلّم ، و لا يتكلّم ، لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة ، و الجوارح منفية عن الله تعالى )) ، فعقّب هو على زعمهم هذا بقوله : إن كلامهم هذا إذا سمعه الجاهل ظن (( أنهم من أشد الناس تعظيما لله سبحانه ، و لم يعلم أن كلامهم إنما يعود إلى ضلالة و كفر ))<sup>134</sup> .

و كلام هؤلاء الجهمية لا شك أنه كلام صبياني ، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته و صفاته ، و من ثمّ فإن كلامه لا يُشبه كلام البشر و لا يتوقف على الجوارح ، و إثباتنا لله و صفاته ،

<sup>132</sup> كتاب التوحيد، ج 1 ص: 52 .

<sup>133</sup> الرد على الجهمية ، ص: 138، 139، 140 .

<sup>134</sup> ابن القيم الجوزية: اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 99-100 .

هو مجرد إثبات وجود لا إثبات كنه و كيفية ؛ و هم —أي الجهمية— أيضا متناقضون مع أنفسهم ، فهم عندما اثبتوا وجود الذات الإلهية لم يقولوا أنها تُشبه ذوات المخلوقين ، لكنهم عندما تكلموا في صفاته تعالى شبهوها بصفات مخلوقاته ، و غاب عنهم أو تناسوا أن الكلام في الصفات هو فرع عن الكلام في ذاته تعالى ، فبما أن ذاته لا تُشبه ذوات مخلوقاته ، فإن صفاته هي أيضا لا تشبه صفات خلقه . و سبب ضلالهم هذا أرجعه الإمام ابن خزيمة إلى جهلهم بالشرع و اللغة ، و عدم احتكامهم إلى العقول<sup>135</sup> . فهم إذن ، لا للنقل الصحيح اتبعوا ، و لا للغة العربية فهموا ، و لا للعقل الصريح احتكموا .

و الأساس الثاني هو إظهار طعن المتكلمين في المحدثين و افتراءهم عليهم ، كوسيلة منهم—أي من المحدثين— لمقاومتهم بإظهار أكاذيبهم و التشهير بهم ، فقد ذكر ابن قتيبة أن المتكلمين يذمون المحدثين ، و يتهمونهم بحمل الكذب و رواية المتناقض من الأحاديث ، و الافتراء على الله برواية أحاديث التشبيه ، و قالوا عنهم : إنهم من أجهل الناس بما يحملون ، و من أبخس الناس حضا فيما يطلبون ، قنعوا من العلم برسمه ، و من الحديث باسمه ، و لا فهم لهم في علم الفقه<sup>136</sup> ؛ و أطلقوا عليهم أسماء مُستهجنة ، كالحشوية و النابتة و المجبرة<sup>137</sup> . و ذكر ابن خزيمة أن أهل الكلام يكذبون على أهل الأثر<sup>138</sup> . و كان بشر المريسي و أصحابه يشنعون عليهم بين الناس بأنهم يُكيفون صفات الله تعالى و يُشبهونها بذوات أنفسهم ، و هذا افتراء على القوم ، فهم يكفرون كل من يُكيف الصفات و يُشبهها<sup>139</sup> .

و الأساس الثالث هو إظهار عيوب المتكلمين و إعلاء مكانة المحدثين ، فذكر ابن قتيبة أن المتكلمين يتظاهرون بمعرفة القياس و حسن النظر و كمال الإرادة ، في حين أن في كبار شيوخهم كثير من الجهل و الفساد الخلقي ، فقد كان إبراهيم النظام المعتزلي (ت 231هـ) يقول في الشرع بلا علم ، و يخالف النص و الإجماع معتمدا على هواه ، كزعمه أن الأنبياء كلهم بُعثوا إلى كافة الناس ، و ليس هذا خاصا بنبينا محمد —عليه الصلاة و السلام— . و كان —أي النظام— في سلوكه منحرفا ، فيشرب الخمر و يرتكب الفواحش و الشائعات ، و يطعن في الصحابين : زيد بن ثابت ، و عثمان بن عفان ، و يكذب الكذب المفضوح ، حتى أنه زعم بأنه رأى انشقاق القمر في زمانه<sup>140</sup> .

<sup>135</sup> كتاب التوحيد ، ج 1 ص: 58-59 .

<sup>136</sup> سنناقش هذه التهم و نرد عليها لاحقا إن شاء الله تعالى .

<sup>137</sup> تأويل مختلف الحديث، ص: 17، 77 .

<sup>138</sup> كتاب التوحيد، ج 1 ص: 155 .

<sup>139</sup> ابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل ، ج ص: 265 .

<sup>140</sup> تأويل مختلف الحديث، ص: 24، 26، 27 .

و ذكر -أي ابن قتيبة- أن أبا الهذيل العلاف المعتزلي (ت 236هـ) كان كذابا أفاكا منانا . و كان عثمان الجاحظ المعتزلي من أكذب الناس ، و أوضعهم للحديث ، و أنصرهم للباطل<sup>141</sup> . و أما أئمة أهل الحديث فهم من كبار العلماء و الزهاد ، و العبّاد الأتقياء ، الناس يحبونهم ، و عددهم كبير ، كسفیان الثوري ، و مالك بن أنس ، و عبد الرحمن الأوزاعي ، و الليث بن سعد ، و الفضيل بن عياض ، و أحمد بن حنبل<sup>142</sup> .

و الأساس الأخير -أي الرابع- الاستعانة بأهل الاختصاص في مجال اختصاصهم للرد على المتكلمين ، من ذلك أن ابن قتيبة استعان بأقوال الأطباء و الفلاسفة عندما أنكر المتكلمون -في زمانه- حديث الذباب ، الذي مفاده أنه إذا وقع ذباب في إناء أحدكم فاغمسوه فيه ، فإن في أحد جناحيه سما ، و في الآخر شفاء ، و أنه يُقدّم السم و يؤخر الشفاء . و قالوا : كيف يكون في شيء واحد سم و شفاء ؟ . و كيف يعلم الذباب بموضع السم فيقدمه و بموضع الشفاء ، فيؤخره ؟ . فرد عليهم ابن قتيبة مبينا أن الحديث صحيح ، روي من عدة طرق ، و أن الأطباء ذكروا أن الحية -و هي بمنزلة الذباب- لحمها شفاء من سمها ، و سمها نافع من لدغ العقارب و عض الكلاب ، و من الارتعاش و الصرع . و قالوا أيضا أن العقرب إذا شق بطنها و شُدت على موضع اللسعة نفعت ، و إذا أُحرقت العقرب فصارت رمادا ، ثم سُقي منها من له الحصاة نفعت . ثم قال : إن صاحب المنطق -أي أرسطو- حكى أن قوما كانوا يأكلون الذباب فلا يرمدون . و ذكر أن الفلاسفة قالوا: إن السلحفاة إذا أكلت أفعى التهمت سعترا جبليا ، و أن الكلاب إذا كان في أجوافها دود ، أكلت سنبل القمح<sup>143</sup> . فردّه هذا-أي ابن قتيبة- هو رد علمي قام على التجربة و شهادة المختصين ، و لم يجد ابن قتيبة غضاضة و لا حرجا في الاستعانة بهؤلاء ، للرد على المتكلمين المخالفين لأهل الحديث .

و ختاماً لتلك الأسس يتبين أن منهج أهل الحديث -في الرد على المتكلمين- قد قام على أسس كثيرة ذكرت منها اثني عشر أساسا ، كونت في مجملها منهجا كلاميا متميزا و متكاملا ، جمع بين المنقول و المعقول ، و بين الأثر و الرأي ، و بين التجريد و التجريب .

### نماذج تطبيقية لمنهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين

كانت لأهل الحديث تطبيقات عملية كثيرة لمنهجهم الكلامي ، ردوا بها على المتكلمين ، و الأسس التي سبق ذكرها هي نفسها تُعد تطبيقاتا عمليا لذلك المنهج ، و تزيدا تطبيقاتا هذا المبحث ثراء و عمقا و توضيحا .

### أولا : نماذج من المناظرات بين المحدثين و المتكلمين :

<sup>141</sup> نفس المصدر، ص: 45، 58 .

<sup>142</sup> نفس المصدر، ص: 23 .

<sup>143</sup> تأويل مختلف الحديث ، ص: 213، 214، 215، 216 .

أذكرُ منها أربع مناظرات ، أولها مناظرة دارت بين الإمام أحمد و معتزلي ، انتهت بتكفير أحمد بن حنبل للمعتزلي ، و ذلك أنه قال له : ما تقول في علم الله ؟ قال : مخلوق ، فقال أحمد : كفرته بالله <sup>144</sup>. كُفّرهُ لأن جواب المعتزلي بخلق علم الله ، يعني أنه تعالى كان بغير علم قبل خلق علمه ، وهذا محال في حقه تعالى ، و وصف له بالجهل ، ونقص مُنزه الله عنه ، و تشبيه له بالمخلوقات ، و زعم باطل ، و قول عليه بلا علم .

و الثانية هي أيضا جرت بين الإمام أحمد و معتزلي أيام كان مسجوناً ، و موضوعها مسألة خلق القرآن ، فكان مما قاله المعتزلي لأحمد : أليس في القرآن قوله تعالى : (( إنا جعلناه قرآنا عربيا )) - سورة الزخرف/3- ، و لا يكون المجعول إلا مخلوقا ؟ ، فقال أحمد : قد قال الله تعالى : (( فجعلهم كعصف مأكول )) - سورة الفيل/3- ، فهل خلقهم ؟ ، فسكت المعتزلي <sup>145</sup>. عندما لم يجد جوابا ، لأنه لا يصح أن يُقال : فخلقهم كعصف مأكول ، كما أن الجعل في الآية الأولى لا يُقصد به الخلق ، و إنما المقصود به الإنزال بلسان عربي مبين <sup>146</sup> .

و المناظرة الثالثة جرت بين الفقيه عبد العزيز الكِناني (ت240هـ) و جهمي ، في مسألة علو الله تعالى ، فقال الجهمي : (( أَخْبِرْنِي كيف استوى على العرش ؟ ، أهو كما يُقال استوى فلان على السرير ، فيكون السرير قد حوى فلانا وحده إذا كان عليه ، فيُلْزَمُك أن تقول : إن العرش قد حوى الله وحده و كان عليه ، لأننا لا نعقل الشيء على الشيء إلا هكذا )) ، فردّ عليه الكِناني بقوله : أما قولك كيف استوى ، فإن الله لا يجري عليه كيف استوى ؟ ، و يجب على المؤمنين أن يُصدّقوا ربهم باستوائه على العرش ، و يحرم عليهم أن يصفوا كيف استوى ، لأنه لم يُخبرهم كيف ذلك ، و لم تراه العيون في الدنيا لتصفه حسب ما رأت ، و هو تعالى قد حرّم عليهم أن يقولوا عليه بلا علم ، لذا فهم آمنوا بخبره عن الاستواء ، ثم ردوا علم كيف استوى إلى الله .

ثم قال له : (( و لكن يُلْزَمُك أيها الجهمي أن تقول : إن الله محدود ، و قد حوته الأماكن ، إذ زعمت في دعواك أنه في الأماكن ، لأنه لا يُعقل شيء في مكان إلا و المكان قد حواه ، كما تقول العرب : فلان في البيت ، و الماء في الجب ، فالبيت قد حوى فلانا ، و الجب قد حوى الماء ، و يُلْزَمُك أشنع من ذلك ، لأنك قلت أفضع مما قالت به النصارى ، و ذلك أنهم قالوا : إن الله عزّ و جلّ حلّ في عيسى ، و عيسى بدن إنسان واحد ، فكفروا بذلك ، و أنتم تقولون : إنه في كل مكان ، و في بطون النساء كلهن و بدن عيسى ، و أبدان الناس كلهم . و يُلْزَمُك أيضا أن تقول : إنه في أجواف

<sup>144</sup> جمال بادى: الآثار الواردة ، ج 1ص: 378 .

<sup>145</sup> نفسه ، ج 1ص: 378 .

<sup>146</sup> عبد الإله الأحمدي: المسائل و الرسائل ، ج 1ص: 208 .

الكلاب و الخنازير لأنها أماكن ، و عندكم أن الله في كل مكان ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا ))<sup>147</sup>

و قال الجهمي -دفاعا عن رأيه- : (( أقول : إن الله في كل مكان ، لا شيء في شيء ، و لا كالشيء على الشيء ، و لا كالشيء خارجا عن الشيء ، و لا مابينا للشيء )) ، فردّ عليه الكِناني بقوله : (( فيقال له : أصل قولك القياس و المعقول ، فقد دللت بالقياس و المعقول أنك لا تعبد شيئا ، لأنه لو كان شيئا داخلا فمن القياس و المعقول أن يكون داخلا في الشيء أو خارجا منه ، فلما لم يكن -أي الله تعالى- في قولك شيئا ، استحال أن يكون كالشيء في الشيء ، أو خارجا من الشيء ، فوصفت لعمرى ملتبسا لا وجود له ، و هو دينك و أصل مقالتك التعطيل ))<sup>148</sup> .

فالكِناني أراد أن يقول للجهمي : (( إن القياس المعقول يُوجب أن ما لا يكون في الشيء ، و لا خارجا منه ، فإنه لا يكون شيئا ، و أن ذلك صفة تُوجب أن ما لا يكون في الشيء و لا خارجا منه ، لا يكون شيئا و أن ذلك صفة المعدوم الذي لا وجود له ))<sup>149</sup> . كما أنه -أي الكِناني- أظهر لخصمه تهافت مقالته ، و بيّن له انحرافه المنهجي في خوضه فيما لا يدركه العقل ، و تفضّن لمغالطته عندما أراد أن يجره ليخوض في ذلك ، فلم يُسايِره و رد عليه ردا عقليا صحيحا ، و ألزمه إلزامات شنيعة ، و نَبّه إلى أن القياس و المعقول اللذين يدعهما هما أيضا قد دلّا على تهافت مقالته التي لا سند له فيها من نقل و لا عقل .

و المناظرة الرابعة جرت بين عبد العزيز الكِناني و المتكلم بشر المريسي ، في حضرة الخليفة المعتزلي المأمون بن هارون الرشيد (ت 218هـ) ، و موضوعها مسألة خلق القرآن ، و فيها طلب المريسي من الكِناني أن لا يُناقشه و لا يحتج عليه بالقرآن و السنة ، و أن يُناظره بالقياس و النظر ، ثم قال للشهود إنه إن فعل ذلك سيتبعني و يقول بقولي ، و إن لم يفعل ذلك فدمي حلال ، فوافقه الكِناني و دخل معه في المناظرة ، و قال له : إنك تقول : إن القرآن الكريم مخلوق ، و هذا يُلزمك واحدا من ثلاثة لا بد منه ، إما أن تقول : إن الله خلق القرآن في نفسه ، و إما أنه خلقه قائما بذاته و نفسه ، و إما أنه خلقه في غيره . فأجاب المريسي : إنه مخلوق ، و سكت دون أن يُجيب عن الفروض الثلاثة ، و أبى الإجابة عنها ، و عندما أمره المأمون بالإجابة ، لم يُجب و قال : إن طلب الكِناني أشد عليّ من مطالبته بالنص الشرعي . ثم شرع الكِناني في الإجابة عن الفروض الثلاثة ، فإن قال : إن الله خلق كلامه في نفسه ، فهذا محال قياسا و نظرا و عقلا ، لأنه تعالى لا يكون مكانا لخلق المخلوقات -أي للحوادث- ، و لا يوجد فيه شيء مخلوق ، و لا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء

<sup>147</sup> ابن تيمية: درء تعارض العقل و النقل ، ج 2 ص: 163 .

<sup>148</sup> نفسه ، ج 2 ص: 163 .

<sup>149</sup> نفسه ، ج 2 ص: 163 .

إذا خلقه .و إن قال خلقه الله في غيره ، فيلزمه عقلا أن كل كلام خلقه في مخلوقاته هو كلام الله ، فلا فرق بين كلامه و كلام مخلوقاته ، و يكون كل أقوال الكفر و الفحش و الذم هو كلامه ، و هذا مُحال و فضيحة ، الله تعالى مُنزه عنهما . و إن قال خلقه الله قائما بذاته و نفسه ، فهو مُحال و باطل قياسا و نظرا و عقلا ، لأنه لا (( يكون الكلام إلا من متكلم ، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد ، و لا يكون العلم إلا من عالم ، و لا القدرة إلا من قدير ، و لا يُرى و لا رُئي كلام قط قائم بنفسه يتكلم بذاته ، و هذا مما لا يُعقل و لا يُعرف ، و لا يثبت في نظر و لا قياس و لا غير ذلك ؛ فلما استحال من هذه الجهات أن يكون-أي القرآن- مخلوقا ، عُلم أنه صفة لله ، وصفات الله كلها غير مخلوقة ، فبطل قول بشر )) ، فلقي كلامه استحسان الحاضرين<sup>150</sup> .

فالكِناني أراد أن يقول: إن الله تعالى لا يكون محلا للمخلوقات ، ولا موضعا لما جنسه مخلوق ، و هو ليس ناقصا فيزيد فيه شيء<sup>151</sup> ؛ و أنه لا كلام بلا متكلم و لا متكلم بلا كلام ، و لا علم بلا عالم و لا عالم بلا علم . و موقف المريسي من اشتراطه استبعاد القرآن الكريم و السنة النبوية، هو أمر في غاية التناقض و الغرابة ، و انحراف منهجي خطير ، كان سببا في انحرافه و انحراف إخوانه من المعتزلة و من سار على منهاجهم في تعاطيهم لعلم الكلام ، فلا يوجد من يتكلم في الله بحق إلا الله سبحانه و تعالى ، و من اتبع كتابه من عباده المؤمنين .

### ثانيا : نماذج من المناقشات الفكرية الكلامية:

كانت لأهل الحديث مناقشات فكرية كثيرة ، ردوا من خلالها على مقالات المتكلمين ، أذكر منها ثمانيا مناقشات ، أولها مناقشة الفقيه أبي ثور إبراهيم البغدادي (ت240هـ) لمرجئة الفقهاء في قولهم: الإيمان هو القول باللسان ، و التصديق بالقلب دون العمل بالجوارح<sup>152</sup> ، أي أنهم أخرجوا العمل من الإيمان ، فكان مما ناقشهم به أبو ثور قوله: ماذا أراد الله من عباده ، عندما أمرهم بالصلاة و الزكاة ؟ ، فهل أراد منهم الإقرار بذلك ، أم الإقرار و العمل ؟ ، فإن قالوا أراد الإقرار فقط ، فقد كفروا<sup>153</sup>.

و الثانية مناقشة الإمام احمد بن حنبل للجهمية ، في إنكارهم علو الله تعالى و زعمهم أنه في كل مكان ، فذكر أنه يُقال للجهمي : أليس كان الله و لا شيء معه ؟ ، فيقول : نعم ، فيُقال له : عندما خلق الله تعالى الكون ، خلقه في نفسه ، أم خارجا عنه ؟ ، فليس أمامه إلا ثلاثة أقاويل ، أولها أنه

<sup>150</sup> ابن تيمية : درء تعارض العقل و النقل ، ج1 ص: 356 .

<sup>151</sup> نفس المصدر، ج 1 ص: 376 .

<sup>152</sup> هناك مرجئة الجهمية ، يقولون ان الإيمان هو مجرد التصديق بالقلب ، و هناك أيضا مرجئة الكرامية ، يقولون أن الإيمان هو مجرد

القول باللسان . ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج 7 ص: 242-243 .

<sup>153</sup> نفسه ، ج7 ص: 242-243 .

يزعم أنه تعالى خلق خلقه في نفسه ، فيكون قد كفر ، لأنه زعم أن الجن و الإنس و الشياطين في نفسه . و ثانيها أنه يقول : خلقهم خارجا عن ذاته ثم دخل فيهم ، فيكون قد كفر أيضا ، لأنه ادعى أنه تعالى دخل في كل مكان وحش و قدر . و ثالثها أنه يقول : خلقهم خارجا عن نفسه و لم يدخل فيهم ، فيكون قد خرج عن قوله كلية ، و قال برأي أهل السنة لأن ذلك هو قولهم <sup>154</sup> .

و الثالثة هي مناقشة المفسر ابن جرير الطبري (ت310هـ) للمتكلمين المؤولين للصفات ، كتأويلهم قوله تعالى : (( و جاء ربك و الملك صفا صفا )) ، فقالوا : جاء أمر بك . فناقشهم في زعمهم ، و بين لهم أن قولهم هو تعطيل للآية و تحريف لها ، لأن الآية قالت صراحة : (( و جاء ربك )) ، و لم تقل : و جاء أمر ربك . ثم توسع في مناقشتهم و طالبهم بالدليل في حملهم نزول الله تعالى و مجيئه على صفات البشر ، و قال : إنهم ادعوا أن ذلك —أي النزول و المجيء— لا يجوز على الله ، لأنه من صفات الأجسام ، وردّ عليهم بأن ما ذهبوا إليه غير صحيح ، لأن الجسمانية لا تجوز في حقه تعالى ، و عليه فإن إثبات صفاته كالنزول و المجيء ليس تجسيميا ، لأن صفاته تعالى لا تُشبه صفات مخلوقاته <sup>155</sup> .

و المناقشة الرابعة هي أيضا للطبري ، ناقش فيها المتكلمين القائلين بخلق القرآن مناقشة مطوّلة ، قرر فيها أن القرآن غير مخلوق و ليس بخالق ، لأن (( الكلام لا يجوز أن يكون كلاما إلا لمتكلم ، لأنه —أي الكلام— ليس بجسم فيقوم بذاته قيام الأجسام بأنفسها . فمعلوم إذا كان ذلك كذلك ، إنه غير جائز أن يكون خالقا ، بل الواجب إذا كان ذلك كذلك ، أن يكون كلاما للخالق ، و إذا كان كلاما للخالق ، و بطل أن يكون خالقا ، لم يكن أن يكون مخلوقا ، لأنه لا يقوم بذاته و أنه صفة ، و الصفات لا تقوم بنفسها ، و إنما تقوم بالموصوف بها ، كالألوان و الطعوم ، و الأرييح و الشم ، لا يقوم شيء من ذلك بذاته ، فكذلك الكلام صفة من الصفات لا تقوم إلا بالموصوف بها )) <sup>156</sup> .

ثم قال : و من أبى ما قلناه في ذلك ، قيل له : هل الكلام المخلوق الذي تكلم به الله ، خلقه في ذاته عندما كان عنده ، أم خلقه في غيره ، أم خلقه قائما بنفسه منفصلا عنه ، فإن زعم القائل بذلك من أنه تعالى خلقه في ذاته ، فقد (( أوجب أن تكون ذاته محلا للخلق ، و ذلك عند الجميع كفر )) ، و إن زعم أنه تعالى خلقه منفصلا عنه قائما بنفسه ، قيل له : (( أفيجوز أن يخلق لونا قائما بنفسه ، و طعما و ذوقا )) <sup>157</sup> ، فإن قال : لا ، قيل له : (( فما الفرق بينك و بين من أجاز ما أبيت من قيام الألوان و الطعوم بأنفسها ، و أنكّر ما أجزت من قيام الكلام بنفسه ؟ ! ثم يُسأل الفرق بين

<sup>154</sup> ابن القيم الجوزية : اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص: 97 .

<sup>155</sup> الطبري: التبصير ، ص : 144 ، 146 ، 155 .

<sup>156</sup> نفس المصدر ، ص: 201 .

<sup>157</sup> أي يكون هو الطعام ، و هو الذي يذوقه ، و بمعنى آخر هو الأكل و الآكل .



ذلك، و لا فرق ))<sup>158</sup> . و إن قال : بل خلقه قائما بغيره ، قيل له : أخلقه قائما بغيره و هو صفة له ؟ ، فإن قال : بلى ، قيل له : (( أفيجوز أن يخلق لونا في غيره ، فيكون هو الملوّن ، كما خلق الكلام في غيره ، فكان هو المتكلّم ، وكذلك يخلق حركة في غيره ، فيكون هو المتحرك بها ، فإن أبى ذلك سئل الفرق ، ... و إن أجاز ذلك أوجب أن يكون -أي الله تعالى- إذا خلق حركة في غيره ، فهو المتحرك ، و إذا خلق لونا في غيره ، فهو المتلون به ، و ذلك عندنا و عندهم كفر و جهل ، ... و في فساد هذه المعاني-التي وصفنا- الدلالة الواضحة ، إذ كان لا وجه لخلق الأشياء إلا بعض هذه الوجوه ، صحّ أن كلام الله صفة له ، غير خالق و مخلوق ، و أن معاني الخلق عنه منفية ))<sup>159</sup> . و قد بينت هذه المناقشة الفكرية مدى عمق فكر ابن جرير الطبري ، و قوة حجته ، و تمكّنه من الأسلوب الجدلي ، و معرفته بمقالات المتكلمين في عصره .

و المناقشة الخامسة هي لأبي بكر بن خزيمة ، رد فيها على الجهمية ، في نفیهم صفة الوجه ، و اتّهامهم لأهل الحديث بالتشبيه ، و تسميتهم مشبهة ، فقال لهم : إن الشرع قد أثبت أن لله وجهها باقيا ، من النور و الضياء و البهاء ، و هو عكس وجوه بني آدم الفانية ، التي لا نور فيها و لا ضياء و لا بهاء ، و هي مخلوقة فانية ؛ ثم تساءل : هل يُعقل أن يخطر ببال عاقل يفهم لغة العرب و معنى التشبيه ، أن يُشبّه الوجه الأول بالثاني ؟ ! أليس ذلك مجرد اتفاق في الاسم لا غير ؟ ، فلو كان ذلك تشبيها لكان قولنا : وجه الإنسان ، و وجه القردة و الخنازير و الكلاب و الحمير و السباع و العقارب و الحيات ، هو تشبيه لوجوه بني آدم بوجوه تلك الحيوانات ؛ فهذا التشبيه غير صحيح ، و لو قال ذلك إنسان لحُكم عليه بزوال العقل و رفع القلم ، و زُمي بالكذب و الزور و البهت . فإذا كان هذا التشبيه لا يصح بين وجه الإنسان و أوجه مخلوقات قريبة منه من حيث الشبه ، فكيف يلزم أن يُقال لأهل الحديث : أنتم شبّهتم بقولكم هذا ؟ ، لذا فإن من رماهم بالتشبيه فقد قال الباطل و الزور و الكذب ، و خالف الكتاب و السنة ، و خرج عن لسان العرب . ثم ذكر أن الجهمية المعطلة أوّلت صفة الوجه بقولها : هو كما تقول العرب وجه الكلام ، و وجه الدار ، و وجه الثوب ، و هذه وجوه مخلوقة ، فرد عليهم بقوله : إن قولكم هذا هو فضيحة ، و قبح و تناقض ، و تشبيه ، عندما شبّهتم وجه الله بتلك الوجوه<sup>160</sup> .

و مثالهم الأخير الذي ذكره عنهم ابن خزيمة ، هو في حقيقته نقض لمقولتهم ، لأنه إذا كان لكل من الكلام و الدار و الثوب و الإنسان و الحيوان و السيارة ، وجه ، و كل وجه لا يُشبّه الآخر ، فهذا يعني أن هذه المخلوقات تشابهت في اسم الوجه ، و اختلفت في كيفية كل وجه و حقيقته ،

<sup>158</sup> يريد أن يقول أن الكلام لا يقوم بنفسه ، فهو كالطعوم و الألوان لا تقوم بنفسها .

<sup>159</sup> الطبري : المصدر السابق، ص: 202-203 .

<sup>160</sup> كتاب التوحيد ، ج 1 ص: 53 و ما بعدها .

فإذا كان هذا التباين حقيقة مشاهدة بين المخلوقات ، فلا شك أنه لا يمكن أن نسوي بين وجه الله تعالى و وجه الإنسان ، ، وإنما هو مجرد اشتراك في الاسم لا غير ، لذا فإن إثبات أهل الحديث صفة الوجه لله تعالى هو إثبات وجود لا إثبات كيفية .

و المناقشة السادسة هي أيضا لابن خزيمة ، ناقش فيها الجهمية في زعمهم أن الفعل هو المفعول ، و كُن هو الخلق ، و ردّ عليهم بقوله : إن الله تعالى فرق بين الخلق و الأمر ، و أنه يخلق بقوله : كن ، فقال : (( ألا له الخلق و الأمر )) -سورة الأعراف/ 54- ، و (( إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون )) -سورة النحل/ 40- ، فالخلق يكون بكلامه تعالى ، و هو (( كن )) ، و القول الذي هو : كن ، ليس هو المُكُون -أي المخلوق - ، و مما يبطل زعمهم - أي الجهمية - أنه لو كان ما ادعوه حقا ، لكان الله يخلق الخلق و يكونه بِخَلْقٍ ، و لو كان قوله (( كن )) خلقا ، يُقال لهم : يا جهلة ، إن قولكم يستلزم أن قوله تعالى (( كن )) إنما يخلقه بقول قبله ، و هو عندكم خلق ، و ذلك القول يخلقه بقول قبله و هو خلق ، حتى يصير إلى ما لا نهاية له و لا عدد و لا أول ، و في هذا إبطال تكوين الخلق و إنشاء البرية ؛ و هذا قول لا يتوهمه ذو لب لو تفكّر فيه . ثم استدل عليهم بقوله تعالى : (( و الشمس و القمر و النجوم مسخرات بأمره )) -سورة الأعراف/ 54- ، فهل يُقال أنه تعالى سخر ذلك بخلقه ؟ و (( أليس مفهوما عند من يعقل عن الله خطابه ، أن الأمر الذي سخر به المُسَخَّر غير المُسَخَّر بالأمر ))<sup>161</sup> .

و المناقشة السابعة هي للأديب المحدث أبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت 224هـ)، رد فيها على الجهمية في موقفهم من مسألة خلق القرآن ، فقال : (( إذا قال لك الجهمي أخبرني عن القرآن ، أهو الله أم غير الله ؟ ، فإن الجواب أن يُقال : أحلت - من المحال - في مسألتك ، لأن الله وصفه - أي القرآن - بوصف لا يقع عليه في مسألتك ، قال الله : (( ألم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين )) ، فهو من الله ، و لم يقل هو أنا و لا هو غيري ، و إنما سماه كلامه ، فليس عندنا غير ما حلاه ، و ننفي عنه ما نفى عنه )) ، ثم قال : (( فإن قالوا رأيتم قوله )) (( إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون )) ، فالقرآن شيء فهو مخلوق ، قيل له : ليس قول الله يُقال له شيء ، ألا تسمع كلامه )) (( إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون )) ، فأخبرك أن القول كان منه قبل الشيء ، فالقول من الله سبق الشيء ، و معنى قوله كن ، أي كان في علمه أن يُكونه ))<sup>162</sup> . و كلامه هذا صحيح ، لكنني أرى أن الشيء لا يعني بالضرورة المخلوق ، فقد يعني الموجود ، و الموجود قد يكون مخلوقا و غير مخلوق ، فالله تعالى موجود و هو أزلي حي لا يموت ، و القرآن

<sup>161</sup> نفس المصدر، ص: 391، 392 .

<sup>162</sup> عبد الله بن أحمد : السنة ، ص: 34-35 .

الكريم موجود و هو كلام الله غير مخلوق . و الله تعالى قد أطلق على نفسه بأنه (( شيء )) ، في قوله سبحانه : (( قل أي شيء أكبر شهادة ، قل : الله شهيد بيني و بينكم ))-سورة الأنعام/19)). .

و المناقشة الأخيرة -أي الثامنة- هي أيضا للقاسم بن سلام ، رد فيها على الجهمية في احتجاجهم ببعض آيات القرآن الكريم لدعم زعمهم بأنه مخلوق ، منها قوله تعالى : (( إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، و كلمته ألقاها إلى مريم ، و روح منه ))-سورة النساء/171- ، فقالت الجهمية لأهل السنة : أنتم قلتم بقول النصارى في أن المسيح كلمة الله ، و هو من مخلوقاته ، و انتم تقولون أن كلام الله غير مخلوق ، و عيسى من كلام الله . فردّ عليهم ابن سلام بقوله : إن الآية لا تعني ما ذهبتم إليه ، و معناها أنه تعالى خلق عيسى بالكلمة التي ألقاها إلى مريم ، لا أنه هو الكلمة ، كما في قوله تعالى : (( إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ))-سورة آل عمران/59- ، و هذا يعني أن خلق آدم و عيسى تمّ بقول : (( كن )) ، و هي الكلمة . و منها -أي الآيات- قوله تعالى : (( ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث )) ، فقالت الجهمية ، أن الآية قد صرّحت بأن القرآن محدث ، و انتم قلتم ليس بمحدث ، فردّ عليهم ابن سلام بقوله : إن ذلك تحريف منهم للآية ، و معناها أن القرآن محدث بالنسبة للنبي -عليه الصلاة و السلام- و أصحابه ، لما علمه الله ما لم يكن يعلم ، و بمعنى آخر أنه كان جديدا عليهم لا أنه مخلوق<sup>163</sup> .

و واضح مما حكاه ابن سلام عن الجهمية في احتجاجهم بالقرآن الكريم ، أنهم يتلاعبون به ، و لا يفهمونه على حقيقته ، و يعتمدون على متشابهه و يتركون محكمه ، و أنهم لا يجمعون الآيات ذات الموضوع الواحد ليفهموها فهما صحيحا ، و إنما يخطفون بعضها خطفا ، و يقطعونها عن سياقها قطعا ، حسب أهوائهم و مصالحهم .

و أشير في هذا المقام إلى أن أهل الحديث قد اتفقوا على أن القرآن غير مخلوق ، و اختلفوا في : هل لفظنا بالقرآن مخلوق أم غير مخلوق ؟ ، فمنهم من قال : إن لفظنا بالقرآن مخلوق ، و فرّق بين التلاوة و المتلو . و منهم من قال : إن لفظنا بالقرآن غير مخلوق ، و لم يُفرّق بين التلاوة و المتلو . و منهم من أمسك و جهّم من قال : لفظنا بالقرآن مخلوق ، و بدّع من قال غير مخلوق<sup>164</sup> .

و كان الإمام أحمد ينكر على من قال: لفظي غير مخلوق ، و على من قال : مخلوق ؛ لكن يبدو أنه غير موقفه من المسألة ، لما رُوي أنه فرّق بين الصوت الذي هو صوت القارئ ، و بين الكلام المتلو الذي هو كلام البارئ<sup>165</sup> . و يُعتبر الإمام البخاري من أكثر أهل الحديث-في زمانه- بحثا في

<sup>163</sup> البخاري: خلق أفعال العباد ، ص: 29-30 .

<sup>164</sup> جمال بادى: الآثار الواردة ، ج 1 ص: 427، 428 . و ابن القيم الجوزية : مختصر الصواعق المرسلة ، ج 2 ص: 660-661 .

<sup>165</sup> عبد الإله الأحمدي: المسائل ، ج 1 ص: 232 ، 242 ، و ما بعدها ، و 412 . و البيهقي : الأسماء و الصفات ، ج 1 ص:

306، 405، 406. و ابن القيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسلة ، ج 2 ص: 660، 667 .

هذه المسألة ، فقد تناولها بالتفصيل في كتابه : خلق أفعال العباد و الرد على الجهمية ، و توصل فيه إلى أن التلاوة من العبد ، و المقروء المتلو هو كلام الله تعالى ، معتمدا على آيات و أحاديث كثيرة ، و قد وافقه على رأيه الإمام مسلم صاحب الصحيح<sup>166</sup> .

و يرى ابن القيم الجوزية أن البخاري هو الأعم ، و موقفه هو الأولى بالصواب ، و كلامه أوضح و أمتن من كلام مخالفيه ، الذين لم يفهموا مراده ، و تمسكوا بما هو مستفيض عن أحمد بن حنبل ، من أنه جهم من قال : لفضي بالقرآن مخلوق ، و بدّع من قال : غير مخلوق . و موقفه هذا هو سد للذريعة من إطلاق لفظ مخلوق نفيا و إثباتا على اللفظ ، لأن اللفظ قد يُراد به أمران ، الأول : الملفوظ نفسه ، و هو القرآن الكريم ، و الثاني هو : التلفّظ به و الأداء ، و هو فعل العبد ، لذا منع أحمد الإطلاقين ، خوفا من الوقوع في المحذور<sup>167</sup> .

و لا يوجد تعارض بين موقف الإمام أحمد و البخاري ، لإختلاف الحالات المردود عليها ، فأحمد جهم القائلين برأي الجهمية ليحول دون الوصول إلى القول بخلق القرآن ، و بدّع القائلين بأن ألفاظنا مخلوقة سدا للذريعة . و أما البخاري فرد على الذين بدّعهم أحمد ، و بيّن الفرق بين التلاوة و المتلو . و مسألة اللفظ هذه أوضح و لا إشكال فيها ، بالمقارنة إلى قضية خلق القرآن ، لأن النظرة البديهية الموضوعية تحكم —بما لا يدع مجالا للشك— أن الأصوات هي أصوات البشر و هي مخلوقة ، و أن المقروء المتلو هو كلام الله تعالى ليس بمخلوق .

### ثالثا : أقوال و استنتاجات للمحدثين في نقد المتكلمين :

كانت لأهل الحديث أقوال و استنتاجات و إزامات كثيرة هي في غاية الفهم و النباهة ، و من صميم تطبيقات منهجهم الكلامي في ردهم على المتكلمين و إظهار تلبساتهم و انحرافاتهم ، أذكر منها طائفة ، أولا ، إنه عندما سأل رجل أحمد بن حنبل عن مسألة خلق القرآن ، قال له الإمام أحمد : (( أأنت مخلوق ؟ ، فقال : بلى ، فقال له : أوليس كلامك منك ؟ ، فقال الرجل : بلى ، فقال له أحمد : و الله ليس بمخلوق ، و كلامه منه . و معنى كلامه أن (( المخلوق إذا كان كلامه صفة له ، هو داخل في مسمى اسمه و هو قائم به ، فالخالق أولى أن يكون كلامه صفة له داخل في مسمى اسمه ، و هو قائم به ، لأن الكلام صفة كمال ، و عدمه صفة نقص ، فالمتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، و الخالق أحق بكل كمال من غيره ))<sup>168</sup> .

<sup>166</sup> انظر : خلق أفعال العباد ، ص : 75 ، 76 ، 84 ، 86 . و البيهقي : المصدر السابق ، ج 1 ص : 306 .

<sup>167</sup> ابن القيم : المصدر السابق ، ج 2 ص : 660 ، 661 ، 664 .

<sup>168</sup> ابن تيمية : درء تعارض العقل و النقل ، ج 1 ص : 369 .

و عندما قال رجل لأحمد بن حنبل : أنا مؤمن و لا شيء عليّ ، و هل الناس إلا مؤمن و كافر ؟ ، غضب الإمام أحمد ، و قال : (( هذا كلام الإرجاء ، لأنه — أي أحمد — تنبّه لتلاعب الرجل بالألفاظ ، و لما تحتها من زيغ ، لأنه قال برأي المرجئة القائلين بأن الإيمان هو مجرد القول باللسان ))<sup>169</sup> ، و لا تدخل فيه أعمال القلوب و الجوارح ، هذا فضلا على أنه شهد لنفسه بالإيمان و لم يستثن فيه ، و من ثمّ فهو قد ضمن لنفسه دخول الجنة التي لا يدخلها إلا المؤمنون .

و ثانياً إن ابن خزيمة استنتج من نفي الجهمية لصفات الله الواردة في الكتاب و السنة ، أن نفهم هذا يؤدي بهم إلى القول بأن الله تعالى عدم ، لأن الذي لا صفة له ، فهو معدوم<sup>170</sup> . و استنتاجه هذا منطقي صحيح ، لأنه لا يمكن تصوّر كائن حي أو ميت لا صفة له ، فإن كان حيا فله صفات الأحياء ، و إن كان ميتا فله صفات الأموات ، و أما الكائن الذي لا صفات له فهو المعدوم . و عندما زعم بعض المتكلمين أنه لا يُقال : القرآن مكتوب في المصحف ، و إنما يُقال : القرآن بعينه في المصحف . بمعنى أنه بأعيانه و موضوعاته في المصحف ، ردّ عليه الإمام البخاري مبينا أن زعمه الباطل يُلزمه أن يقول : إن الذين ذكرهم الله في القرآن من الجن و الإنس ، و الملائكة و المدن ، و إبليس و فرعون ، هم بأعيانهم في المصحف . و يُلزمه أيضا أنه عندما يقرأ قوله تعالى : (( الله لا إله إلا هو الحي القيوم )) -سورة البقرة/255- ، أن يرى ما ذكرته الآية بعينه<sup>171</sup> .

و ثالثا إن المحدث أبا سعيد الدارمي ألزم الجهمية لإزامات شنيعة ، ورد عليهم ردا حاسما ، عندما زعموا أن الله لا يعلم بالأشياء قبل خلقها ، و إنما يعلمها بعد خلقه لها ، فقال لهم : كيف علم الله —في مذهبكم— بقيام الساعة و هي لم تقم بعد ، و لا تكون إلا بعد فناء الخلق ؟ ! ، ثم قال : فإن هم أقرّوا بقيام الساعة (( لزّمهم أن يُقرّوا له —أي لله— بعلم كل شيء دونها )) ، و إن أنكروا علم الله لما دون القيامة ، لزّمهم إنكارها ، لأن علمه بها كعلمه بالخلق و أعمالهم على حد سواء ، لذا فمن لم يؤمن بأحدهما لزّمه أن لا يؤمن بالآخر )) . ثم قال : يُقال للجهمي : أعلم الله أن الساعة آتية ؟ ، فإن قال : لا ، فقد كفر و كذب بالبعث ، و أظهر أنه لا يؤمن به ؛ و إن قال : بلى ، فقد أقر بكل العلم شاء أم أبى . و يُقال له أيضا : هل علم الله أنه سيخلق الخلق قبل خلقهم ؟ ، فإن قال : لا ، فقد كفر ، و إن قال : نعم ، فقد أقر بعلم الله السابق قبل الخلق ، و انتقض عليه (( مذهب في رد علم الله ، و هو منتقض عليه على زعمه ))<sup>172</sup> .

<sup>169</sup> الخلاص : السنة ، ج 1 ص: 567 .

<sup>170</sup> كتاب التوحيد ، ج 1 ص: 26 .

<sup>171</sup> خلق أفعال العباد ، ص: 173 .

<sup>172</sup> الرد على الجهمية ، ص: 132، 154 .

و رابعا إنه كانت لأصحاب الحديث أقوال كثيرة في الرد على أهل الكلام لها أهمية كبيرة ، تنطوي على استنتاجات عقلية شرعية دقيقة هادفة ، منها أن الإمام عبد الله بن المبارك قال : (( لئن أحكي كلام اليهود و النصارى ، أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية )) . و قال أيضا : (( ليس يعبد الجهمية شيئا )) ، و (( كل قوم يعرفون ما يعبدون إلا الجهمية ))<sup>173</sup> . و ذلك أن الجهمية بنفيهم لصفات الله تعالى انتهى بهم الأمر إلى تعطيله و تشبيهه تعالى بالجمادات و المعدومات .

و كان الزاهد الفضيل بن عياض يقول : (( إذا قال لك الجهمي : أنا أكفر برب يزول عن مكانه ، فقل : أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء ))<sup>174</sup> . و معنى كلامه أن من كمال الألوهية أن يفعل الله تعالى ما يشاء ، من نزول و استواء و له في ذلك المثل الأعلى ، (( ليس كمثله شيء و هو السميع البصير )) ، و في ذلك إثبات لقيام الصفات الاختيارية بذاته تعالى .

و منها إن الفقيه وكيع بن الجراح (ت197هـ) قال عن القائلين بخلق القرآن : (( لا تستخفوا بقولهم : القرآن مخلوق ، فإنه من شر أقوالهم ، و إنما يذهبون إلى التعطيل ))<sup>175</sup> . و تحذيره هذا بناه على استنتاج ما ينتهي إليه قول القائلين بخلق القرآن ، من زيغ و تعطيل لصفة الكلام ، فهم بما أنهم نفوا الصفات الإلهية ، و وجدوا المسلمين يعتقدون و يقولون أن القرآن هو كلام الله ، و أنه تعالى يتكلم و كلّم بعض أنبيائه ، قالوا : إن القرآن مخلوق كباقي المخلوقات ، و ليس هو من كلام الله تعالى ، بناء على زعمهم الباطل في نفي الصفات و تعطيلها . و فيهم قال هارون بن معروف : (( من قال القرآن مخلوق فهو يعبد صنما ))<sup>176</sup> . لأن القول بخلق القرآن يعني أنه ليس كلام الله ، و أنه تعالى لم يتكلم به و لا يتكلّم ، فالقائل بذلك إذن يعبد صنما . و قد قال بعض أهل العلم : إن الجهمية هم المشبهة ، لأنهم شبّهوا ربهم بالصنم و الأصم و الأكم ، الذي لا يسمع و لا يُبصر و لا يتكلّم و لا يخلق<sup>177</sup> .

و كان الإمام الشافعي يقول : (( من زعم أن القرآن مخلوق ، فقد زعم أن الله مخلوق ، و من زعم أن الله مخلوق فقد كفر ، هؤلاء زنادقة هؤلاء زنادقة ))<sup>178</sup> . و معنى كلامه ، أنه إذا كان القرآن مخلوقا ، و هو من علم الله و كلامه ، يستلزم أن تكون صفتا العلم و الكلام مخلوقتين و من يتصف بهما فهو مخلوق أيضا ، و هذا كفر صريح بلا شك .

<sup>173</sup> الدارمي : المصدر السابق ، ص: 26، 31 . و عبد الله بن أحمد : السنة ، ص: 12 . البخاري : خلق أفعال العباد ، ص: 20 .

<sup>174</sup> البخاري : نفس المصدر ، ص: 17 .

<sup>175</sup> نفس المصدر ، ص: 19 .

<sup>176</sup> عبد الله بن أحمد : المصدر السابق ، ص: 19، 40 .

<sup>177</sup> البخاري : المصدر السابق ، ص: 28 .

<sup>178</sup> عبد الله بن أحمد : المصدر السابق ، ص: 14 .

وكان الفقيه يوسف بن يحيى البويطي (ت231هـ) يُفرّق بين الخلق و الأمر في مسألة خلق القرآن، و يقول : (( إنما خلق الله الخلق ب: كُنْ ، فإذا كانت مخلوقة ، فكأن مخلوقاً لخلق بمخلوق ))<sup>179</sup> . و قال الدارمي-في رده على منكري صفة الكلام- : (( كيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام ، وأنطق الأنام ؟ )) ، و ذكر أنه لا ينكر كلام الله إلا من أراد إبطال ما أنزل الله<sup>180</sup> .

و عندما سُئل أحمد بن حنبل عن القَدَرِي الذي يجحد علم الله ، قال : إذ قال العلم مخلوق ، فهو كافر ، لأنه يزعم أنه لم يكن لله علم حتى خلقه<sup>181</sup> . أي أنه زعم أن الله تعالى كان جاهلاً بما سيخلقه مستقبلاً ، و لم يعلمه إلا بعدما خلقه ، و هذا كلام باطل لا يقوله عاقل يحترم عقله و يقدر الله تعالى حق قدره . و عندما سُئل عن القَدَر ، قال -أي أحمد- : (( القدر قدرة الله ))<sup>182</sup> ، فمن أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله على خلق المخلوقات و كتابتها و تقديرها .

و يُروى أن رجلاً سأل بعض أهل الحديث عن قوله تعالى : (( الرحمن على العرش استوى )) ، فقال له : هو على عرشه كما أخبرنا الله تعالى ، فقال الرجل : ليس هذا معناه ، و إنما معناه : استولى ، فقال له المحدث : اسكت ، ما أنت و هذا ، إنه لا يُقال استولى الشيء على الشيء ، إلا أن يكون له مضاد ، فإذا غلب أحدهما قيل استولى<sup>183</sup> . فهذا الرجل ردد ما يزعمه المتكلمون المؤولون لصفة الاستواء على العرش ، فرد عليه المحدث برد حاسم ، بيّن له فيه أن قوله غير صحيح ، لأنه ليس لله تعالى مضاد ثم غلبه حتى يُقال استولى على العرش ، هذا فضلاً على أن الفارق اللغوي بين معنى استوى و استولى واضح جداً ، فهما ليستا مترادفتين ، و معناهما مختلفان ؛ فقول ذلك الرجل و من وافقه ، هو كلام على الله بلا علم ، و زور من القول .

و يتبيّن مما ذكرناه أنه كانت لأهل الحديث -في ردودهم على المتكلمين- مناظرات و مناقشات و أقوال كثيرة ، مليئة بالشواهد الشرعية و الاستنتاجات العقلية و الردود الحاسمة ، هي جديرة بالتدبر و التنويه ، أقاموها على أسس منهجهم الكلامي النقدي المتميز .

#### رابعا :رد اتهامات موجهة لأهل الحديث :

يتهم المتكلمون أهل الحديث بأنهم من المقلدين و ليسوا من أهل النظر و الاستدلال ، و أنهم من المنكرين لحجة العقل ؛ و هم من أجهل الناس بما يحملونه ، و من أبخسهم حظاً فيما يطلبونه ، قنعوا من العلم برسمه ، و من الحديث باسمه ، حتى أن إمام الحرمين الجويني (ت478هـ) ذكر في

<sup>179</sup> جمال بادي : الآثار الواردة ، ج 1 ص: 367 .

<sup>180</sup> الرد على الجهمية ، ص: 155

<sup>181</sup> الخلال : السنة ، ج 1 ص: 329 .

<sup>182</sup> جمال بادي : المصدر السابق ، ج 1 ص: 135، 137 .

<sup>183</sup> الموفق بن قدامة المقدسي : إثبات صفة العلو حقه بدر بن عبد الله البدر، ط2 الكويت، دار ابن الأثير، ص: 131 .

كتابه البرهان ، أن مذهب أحمد بن حنبل ينهي عن ملابسة النظر العقلي و الاشتغال به. و قالوا عنهم أيضا بأنهم حشوية مشبهة<sup>184</sup> .

و زعم المستشرق جولد تسهير أن المدرسة السلفية-أي مدرسة أهل الحديث- رفضت علم الكلام مطلقا ، سواء أدى إلى نتائج سلفية أو بدعية<sup>185</sup> . و ذهب الباحث مصطفى عبد الرازق إلى القول بأن أهل السنة -قبل القرن 3هـ- لم يعتمدوا في أمور العقائد إلا على النقل و استبعدوا البراهين العقلية ، و يُعتبر أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ) هو أول من استخدم الدلائل العقلية لنصرة عقائد أهل السنة، و للرد على خصومهم من المعتزلة و غيرهم من المتكلمين ، معتمدا على النقل و العقل<sup>186</sup> .

و ذكر الباحث حسين القوتلي أن الإمام أحمد بن حنبل و أصحابه لم يُفرّقوا بين من ينتصر للسنة بالكلام ، و بين من ينتصر للبدعة ، و هاجموا المتكلمين جميعا ؛ و هم -كباقي أهل الحديث- يُصرون على أن علم الكلام و الجدل مُحَرَّم بتاتا ، بحجة أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- و أصحابه لم يمارسوه . ثم زعم أن أهل السنة لاحقوا خصومهم ملاحقة عمياء ، كانت نتيجتها (( النيل من كل من يشتغل بأمور العقل و الكلام بدون تفرقة و لا تمييز ))<sup>187</sup> .

ثم ادعى القوتلي أن الإمام أحمد كان متناقضا في موقفه من العقل ، فهو من جهة يُوافق علماء السلف في أن العقل غريزة ، ثم هو من جهة أخرى يُنكر على الحارث المحاسبي (ت 243هـ) استعماله للعقل و خوضه في علم الكلام ، فهجره و حرّض العامة عليه ، و كان هذا شأنه مع الاتجاه العقلي و الكلامي بوجه عام ، لذا كان يقول : (( لا تنظر في كتب أبي عبيد- القاسم بن سلام- و لا فيما وضع إسحاق بن راهويه ، و لا سفيان و لا الشافعي و لا مالك ، و عليك بالأصل )) ، لأنه-أي أحمد- كان يُعظم النقل و يرفض العقل كأداة للبحث في أمور الدين ، مما جعله ينكر على المتكلمين اعتمادهم على العقل و اللغة في التفسير و الحديث<sup>188</sup> .

فهل اتهامات هؤلاء تصدق على أهل الحديث ؟ أولا إن أهل الحديث قد ذموا فعلا علم الكلام و أهله ، لكنهم لم يذموا مطلق الكلام ، و إنما ذموا ما ابتدعه المتكلمون من باطل كلامهم و

<sup>184</sup> عن ذلك انظر : ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ، ص: 15، 17، 75، 77 . و ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، ج 4 ص:

38، 55، 56 . و درء تعارض العقل ، ج 3 ص: 371 .

<sup>185</sup> جولد تسهير: العقيدة و الشريعة في الإسلام، حققه محمد يوسف موسى، و آخرا، بيروت ، دار الرائد العربي، د ت ، ص : 144 .

<sup>186</sup> تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، القاهرة مكتبة الثقافة الدينية، د ت ، ص: 289، 293 .

<sup>187</sup> الحارث المحاسبي: العقل و فهم القرآن ، حققه حسين القوتلي ، ط 3 ، دم ن، دار الفكر، 1982 ص: 41، 47، 127 .

<sup>188</sup> نفسه ، تعليق المحقق ص: 129 .



نظرهم و استدلالهم ، فاعتقد المتكلمون أن قول أهل الحديث يستلزم إنكار جنس النظر و الاستدلال<sup>189</sup> ، و هذا من فاحش الغلط ، و سوء الظن و الفهم.

و قد كان احمد بن حنبل يذم علم الكلام الباطل و أهله ، و لا يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق مسائلهم و لو للرد عليهم ، لكنه غيّر موقفه و أصبح يقول : (( كنا نسكت عن الكلام حتى دُفِعنا إلى الكلام فتكلمنا )) ، و فضّل الذي يتكلّم في المبتدعة عن الملتزم بالعبادات الساكت عنهم – أي المبتدعة<sup>190</sup> . فتكلم هو بحق و عدل و صواب ، و صنف كتابه : الرد على الزنادقة و الجهمية ، رداً على متكلمي عصره ، احتج فيه بدلائل المنقول و المعقول ، و أظهر فيه كفاءة عالية في الجدل و الاستدلال ، و ضمّنه مناقشات كثيرة سبق ذكر بعضها . و هي تثبت - بلا شك - أن ما رواه عنه إمام الحرمين الجويني من أن مذهبه ينهي عن ملازمة النظر العقلي و الاستدلال به ، هو خبر غير صحيح ، و قوله هذا قد أنكره علماء الحنابلة ، حتى أن الأديب المفسر أبا البقاء العكبري الحنبلي البغدادي (ت 616هـ) عندما سمع بما قاله الجويني قال : (( هذا نقل ليس بصحيح عن مذهب الإمام احمد )) . و يرى ابن تيمية أن احمد بن حنبل لم ينه عن نظر في دليل عقلي صحيح يُفْضِي إلى المطلوب ، و أن في كلامه من الأدلة النقلية و العقلية ما لا يوجد في سائر أقوال الأئمة ، لأنه أُبتلي بمخالفي السنة فاحتاج إليها للرد عليها<sup>191</sup> .

و ثانياً أُشير هنا إلى أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر أنه وُجِدَت طائفة من أهل الحديث كان فيها غلو و خصومة للعقل ، و لها كلام في الله تعالى بلا علم ؛ دخل عليها ذلك من عدم صحة النقل و الخطأ في الفهم ، ؛ حتى أن فيها من يقول - أحياناً - بالقولين المتناقضين ، و يتأوّل تأويلات غير صحيحة ، يُكفر بها أناساً من الأعيان<sup>192</sup> . و لعل هي التي قصدها ابن تيمية في انتقاده لطائفة من أهل الحديث ، قال أنها أفنت عمرها في جمع طرق الأحاديث و روايتها و تكثيرها ، و أهملت فهم الحديث و التفقّه فيه<sup>193</sup> . و هذا الصنف من أدعياء العلم يُوجد في كل طوائف العلماء ، و لا يخص أهل الحديث دون سواهم ، فلكل علم أدعياء و مقصرون لا يمثلون علمهم أصح تمثيل .

<sup>189</sup> جمال بادى: الآثار الواردة ، ج 2 ص: 257، و ما بعدها . و ابن تيمية: الفرقان ، 171 . و درء تعارض العقل و النقل ، ج 4 ص:

38 .

<sup>190</sup> ابن رجب البغدادي : الذيل على طبقات الحنابلة ، ج 2 ص: 139 . و ابن مفلح : الآداب الشرعية و المنح المرعية ، ج 1 ص:

11، 235، 236 .

<sup>191</sup> درء تعارض العقل و النقل ، ج 3 ص: 372، 374 .

<sup>192</sup> ابن تيمية: نقض المنطق، ص: 22-23 . و مجموع الفتاوى، ص: 3 ص: 211 . و عبد الله بن احمد : السنة، ص: 77، 79،

80 . و بدر الدين الحنبلي : مختصر فتاوى ابن تيمية، ص: 216 .

<sup>193</sup> تأويل مختلف الحديث ، ص: 77 .

و أهل الحديث - في تخصصهم العلمي - هم على ثلاث درجات ، منهم المقتصر على النقل و الرواية فقط ، و منهم أهل المعرفة و الدراية بالحديث ، و منهم الفقهاء بالحديث العارفون بمعانيه و مراميهِ<sup>194</sup> . و الطاعنون في المحدثين بقلة العلم و الفهم ، يُشيرون إلى الصنف الأول المقتصر على مجرد النقل الفاقد للفهم و الدراية ، و ينسبون الصنفين الآخرين ، و هم كبار علماء الحديث و السنة الذين لهم مقام كبير عند الأمة ، كالشهاب الزهري ، و مالك بن أنس ، و حماد بن سلمة ، و الأوزاعي ، و عبد الله بن المبارك ، و سفيان الثوري ، و أحمد بن حنبل<sup>195</sup> .

و ثالثاً إن القول بأن أهل الحديث رفضوا علم الكلام مطلقاً ، سواء أدى إلى نتائج صحيحة أم باطلة ، هو كلام مجمل يجب تفصيله ، فهم حقا ذموا الكلام الباطل الذي جاء به المعتزلة و أمثالهم ، لأنه مخالف للشرع و العقل معا ، لكنهم لم يذموا الكلام الصحيح الموافق للحق ، و هذا الذي مارسه أئمة أهل الحديث ، و قد سبق أن ذكرنا نماذج كثيرة من مناظراتهم و مناقشاتهم و استنتاجاتهم و إلزاما تهم تثبت بطلان ذلك الاتهام ، و تُبرهن على أن لهم منهجاً كلامياً متميزاً و شاملاً ، هو في غاية القوة و التنوّع ؛ و قد أبدعت عبقريتهم علم مصطلح الحديث ، و هو علم إسلامي صرف ، دقيق الضبط و التعيد ، و لا نظير له عند غير المسلمين .

و أما ما قاله الباحث مصطفى عبد الرازق ، فهو ادعاء متهافت لا يصمد أما الحقائق التاريخية و العلمية ، فقد سبق أن ذكرنا عشرات الأمثلة من المناقشات و المناظرات و الاستنتاجات و الالتزامات العقلية لكبار علماء أهل الحديث ، ردوا بها على خصومهم من المتكلمين ، و جمعوا بينها و بين الأدلة النقلية ، قبل أن يظهر أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة 324 هجرية .

و رابعاً إن اتهامات الباحث حسن القوتلي هي اتهامات غير صحيحة ، سببها أنه لم يفهم مراد أحمد بن حنبل أو أنه لم يرد أن يفهمه ، لأن الإمام أحمد لم يحارب الاتجاه العقلي لمجرد أنه عقلي ، و إنما أنكر عليه تقديمه العقل على الشرع و جعل الشرع تابعا له . و أما استشهاده بقول أحمد بن حنبل: (( لا تنظر في كتب أبي عبيد ، ولا فيما وضع إسحاق بن راهويه ، و لا سفيان ، و الشافعي ، و لا مالك ، و عليك بالأصل )) ، فإن مقصود أحمد من ذلك هو تحرير العقل لا الحجر عليه ، فحثة على التخلص من تقليد الرجال و دعاه إلى الرجوع إلى الكتاب و السنة مباشرة ، ليفهمهما و يعترف منهما بكل حرية ، و هذا دعوة إلى الاجتهاد و نبذ التقليد ، و هو تحرير للعقل و ليس تكبيلاً له .

و أما زعمه أن أهل الحديث لاحقوا خصومهم ملاحقة عمياء ، و نالوا من كل من اشتغل بعلم الكلام دون تمييز ، فهو اتهام لا يصح على إطلاقه ، لأن مقاومة أهل الحديث لخصومهم هي مقاومة مشروعة و كانت واعية - في معظم الأحيان - و لم تكن عمياء ، و قد عاش بينهم كثير من كبار

<sup>194</sup> ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، ج 1 ص: 12 .

<sup>195</sup> ابن قتيبة: المصدر السابق ، ص: 75 .

المتكلمين من المعتزلة و الجهمية - زمن أئمة أهل السنة في القرنين الثاني و الثالث الهجريين - ، بكل حرية و كانت لهم حلقاتهم و مناظراتهم ذكرنا طائفة منها فيما سبق . و من المعروف أن أهل الحديث هم الذين كانوا ضحية التعصب و الإقصاء و الإرهاب الفكري و المادي ، على يد المعتزلة الذين فرضوا عليهم القول بخلق القرآن ، و أدخلوهم في محنة دامت أكثر من عشر سنوات زمن الخليفة المأمون و المعتصم و الواثق .

و خامسا يبدو لي أن رواج تلك الاتهامات - التي تطعن في المحدثين - بين كثير من أهل العلم ، يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية ، أولها أنه وجدت طائفة من أهل الحديث اكتفت برواية الحديث دون التوسع في فهمه ، و خاصمت العقل بحجة أن الأحاديث الواردة في فضل العقل كلها لا تصح<sup>196</sup> ؛ و نسيت أن القرآن الكريم قد مدح العقل و العقلاء في آيات كثيرة ، و ذم الجهل و المعطلين لعقولهم و حواسهم ، و كلنا نعلم أن العقل هو مناط التكليف وجودا و عدما . و ربما اتخذ بعضهم موقفا معاديا للعقل كرد فعل لمبالغة المتكلمين في تعظيم العقل حتى قدّموه على الشرع ، دون تفريق بين العقل الغريزي الفطري في الإنسان ، و بين العقل المنحرف المصطنع القائم على الهوى و الظن ، الذي تدثر به المتكلمون من المعتزلة و الجهمية و من سار على نهجهم .

و العامل الثاني هو ربما أن ذم المحدثين للمتكلمين و علم الكلام ، جعل أهل الكلام يعتقدون أن موقف هؤلاء منهم و من علمهم هو بذاته خصومة للعقل و دعوة لتعطيله ، مما دفعهم إلى التشهير بهم بين الناس و تشويه صورتهم في المجتمع . و العامل الثالث هو تعمّد المتكلمين نشر مقالات بعض أهل الحديث التي ربما فيها ذم للعقل ، و منع أي نشاط عقلي للرد على المتكلمين ، لتشويه صورة المحدثين و إظهارهم بأنهم يخالفون - بذلك الموقف - الشرع و العقل معا .

و يتبين - من هذا المبحث - أنه كانت لأهل الحديث تطبيقات كلامية كثيرة ، هي في غاية القوة و التنوع ، ردوا بها على المتكلمين ، انطلاقا من منهجهم الكلامي المتميز ، و مثلت في مجموعها ثروة فكرية كلامية ذات أهمية كبرى من جهة ، و دليل دامغ يُبطل اتهامات المتكلمين للمحدثين بضيق الأفق و معاداة العقل من جهة ثانية

<sup>196</sup> انظر: ابن القيم : المنار المنيف في الصحيح و الضعيف، حققه عبد الرحمن المعلمي، ط2 الرياض، دار العاصمة، 1419 ص:

## الخاتمة

كشفت دراستي لمنهج أهل الحديث في ردهم على المتكلمين ، أنه كان لهم —أي المحدثون — منهج كلامي-طريقتهم في الرد على المتكلمين- ، له أسسه و تطبيقاته منذ زمن الأئمة المجتهدين ، في القرن الثاني و الثالث و الرابع الهجريين . و قد كانت أسس منهجهم في غاية التنوع و الشمولية ، جمعت بين صحيح المنقول و صريح المعقول و العلم الطبيعي الصحيح ، ذكرت منها اثني عشر أساسا ، هي كافية لإرساء قواعد علم كلام إسلامي شرعي صحيح ، مغاير تماما لعلم الكلام الذي وضعه المعتزلة و الجهمية و المرجئة ، و من سار على نهجهم ، و تأثر بهم من الخلف .

و تبين أيضا أن تطبيقاتهم لمنهجهم الكلامي كانت متنوعة ، مست قضايا عديدة من قضايا علم الكلام ، تجلت في المناظرات و المناقشات و الإلزامات و الأقوال ، التي ذكرنا طرفا منها ، دلت كلها على أن كثيرا من علماء أهل الحديث كانوا على علم بمقالات عصرهم الكلامية و خطرهما على الدين ، فردوا عليها و جهّوا لها انتقادات قاتلة في أسسها و تطبيقاتها .

و إن منهجهم الكلامي يُعد نموذجا إسلاميا رائدا ، تميّز عن منهج المعتزلة و تفوّق عليه تأصيلا و تطبيقا ، لأنه جمع بين المنقول و المعقول ، و بين الفطرة و الطبيعة ، و لأنه حدد للعقل المسلم مساره الصحيح ، فهو ليس أصلا للشرع ، و لا ندا له ، و لا مزاحما له ، و لا متقدما عليه ، و إنما هو تابع له ، و له مكانة مرموقة ، و مجاله الحقيقي عالم المادة لا عالم الغيب ، و ما عليه إلا التسليم لله رب العالمين ، و الجد و الاجتهاد لفهم وحيه و تطبيقه ، و اكتشاف سنن كونه و تسخيرها لخير بني آدم ، و هذا قمة العبودية و العقلانية المؤمنة الملتزمة ، و الله الموفق لما يحبه و يرضاه .

## المصادر و المراجع

### المصادر :

- 1- القرآن الكريم .
- 2- البخاري محمد بن إسماعيل : خلق أفعال العباد و الرد على الجهمية ، حققه محمد بن بسيوني ، الجزائر ، دار الشهاب .
- 3- البعلي بدر الدين محمد بن علي الحنبلي : مختصر فتاوى ابن تيمية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت .
- 4- البربهاري أبو محمد البغدادي : شرح السنة، حققه ياسر الراددي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء، 1414 هـ .
- 5- ابن تيمية تقي الدين : درء تعارض العقل و النقل ، حققه عبد اللطيف بن عبد الرحمن، بيروت دار الكتب العلمية، 1417 هـ.
- 6- = = = : مجموعة الفتاوى ، حققه عامر الجزار ، ط1 بيروت ، دار الجيل، 1418 هـ .
- 7- = = = : نقض المنطق، صححه محمد حامد الفقي، القاهرة مكتبة السنة المحمدية ، د ت .
- 8- = = = : الفرقان بين الحق و الباطل ، الجزائر ، مكتبة النهضة الجزائرية .
- 9- ابن جرير الطبري : التبصير في معالم الدين، حققه علي الشبل، ط1 الرياض، دار العاصمة، 1416 .
- 10- ابن خزيمة: كتاب التوحيد، حققه عبد العزيز الشهوان، ط6 الرياض، شركة الرياض، 1997 .
- 11- ابن كثير إسماعيل أبو الفدا : البداية و النهاية، ط4 بيروت ، دار المعرفة ، 1998 .
- 12- ابن القيم الجوزية : اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الجهمية و المعطلة، مصر، مطبعة الإمام، د ت .
- 13- = = = : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة ، حققه رضوان جامع، بيروت، دار القلم 1997،
- 14- = = = : المنار المنيف في الصحيح و الضعيف، حققه عبد الرحمن المعلمي، ط2 الرياض، دار العاصمة، 1419.
- 15- ابن قتيبة عبد الله : تأويل مختلف الحديث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت .
- 16- ابن قدامة المقدسي : إثبات صفة العلو ، حققه بدر بن عبد الله البدر، ط2 الكويت ، دار ابن الأثير، 1416.
- 17- ابن رجب البغدادي: الذيل على طبقات الحنابلة ، حققه سامي الدهان ، ط1 دمشق ، المعهد الفرنسي. 1951.
- 18- ابن مفلح الحنبلي : الآداب الشرعية و المنح المرعية ، بيروت ، دار العلم للجميع ، 1972 .
- 19- ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، حققه محمود الأرناؤوط ، دمشق ، دار ابن كثير .
- 20- ابن أبي يعلى أبو الحسين الفراء: طبقات الحنابلة، حققه محمد حامد الفقي ، مصر، مطبعة السنة المحمدية ، 1962.
- 21- الذهبي شمس الدين : تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام ، حققه عبد السلام تدمري، ط1 بيروت دار الكتاب العربي، 1414 .
- 22- الخلال أحمد بن محمد : السنة ، حققه عطية الزهراني ، ط2 الرياض، دار الراية ، 1415 .
- 23- احمد بن حنبل: الرد على الزنادقة و الجهمية ، حققه محمد راشد، القاهرة المطبعة السلفية ، 1393 م .

- 24-الحارث بن أسد المحاسبي : العقل و فهم القرآن ، حققه حسن القونلي ، ط3، د م ن ، دار الفكر و دار الكندي .1982
- 25-الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، د ت .
- 26-التميمي عبد الواحد أبو الفضل: اعتقاد احمد بن حنبل ، ملحق بالجزء الثاني من كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الفراء ، تحقيق محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، 1962 .
- 27-الدارمي أبو سعيد عثمان : الرد على الجهمية ، حققه بدر بن عبد الله البدر ، الكويت ، دار ابن الأثير ، 1416.
- 28-السبكي تاج الدين : طبقات الشافعية الكبرى ، حققه محمود الطناجي ، ط2 القاهرة ، 1992 .
- 29-عبد الله بن احمد بن حنبل: السنة ، حققه محمد بن بسونني، ط2 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1414 .
- 30-عبد القاهر البغدادي : الفرق بين الفرق ، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت ، المكتبة العصرية،1416.
- 31-اللالكائي أبو القاسم هبة الله: شرح اعتقاد أصول أهل السنة و الجماعة ، حققه احمد الغامدي، ط5 الرياض، دار طيبة ، 1418 .
- المراجع :
- 32-الأحمدي عبد الإله : المسائل و الرسائل المروية عن الإمام احمد في العقيدة ، ط2 الرياض، دار طيبة، 1416 .
- 33-بادي جمال : الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي ، ط1 الرياض ، دار الوطن ، 1416 .
- 34-تزهير جولد : العقيدة و الشريعة في الإسلام، حققه محمد يوسف موسى ، و آخران ، بيروت ، دار الرائد العربي ، د ت .
- 35-خان وحيد الدين : الإسلام في العصر الحديث ، ترجمة ظفر الإسلام خان ، ط3 بيروت ، دار النفائس ، 1466.
- 36-عبد الرازق مصطفى : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ، القاهرة مكتبة الثقافة الدينية ، د ت .